

العولمة وسيادة الدولة الوطنية

بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية

عبد الله بن جبر العتيبي^(*)

أستاذ العلاقات الدولية المشارك، جامعة الملك سعود، الرياض.

مقدمة

لقد أعطت التغيرات والأحداث التي شهدتها العقدان الأخيران من القرن الماضي أبعاداً جديدة لمفاهيم متعددة في الحقلين السياسي والأكاديمي على وجه الخصوص، وأثرت تأثيراً جذرياً في الأبنية السياسية والاقتصادية للمنظومة الدولية. وكان من أبرز تلك الأحداث ذلك التحول في تركيبة المنظومة الدولية، من منظومة ثنائية القطبية إلى منظومة أحادية القطبية، وانهيار المعسكر الشرقي، وما تبع ذلك من تفرد المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، بالهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبروز العولمة كظاهرة يزعم البعض أنها أعادت تشكيل العالم، وأثرت تأثيراً جوهرياً في بنيته الأساسية. وقد دفعت هذه التحولات الحديثة ببعض إلى القول بضرورة إحداث تحول موازٍ وجديد في مناهج نظرية العلاقات الدولية ومداخلها من أجل الحصول على شرح أفضل وفهم لتلك المتغيرات الدولية الجديدة. وقد كان من نتائج ذلك التسارع في عمليات التبادل الاقتصادي، والتصاعد في قوى السوق ومحركات العولمة، أن ذهب البعض إلى حد القول إن المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها جهود التنظير في حقل العلاقات الدولية يجب أن تتغير، أو أنها في حالة تغير بسبب قوى موضوعية تحتم فهمها بطريقة مختلفة. وأهم هذه المفاهيم هو مفهوم السيادة الوستفالية – سيادة الدولة الوطنية – كوحدة أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية. ومن هنا ظهرت المناقشات الأكاديمية في الحقل، وهي التي تزعم أن السيادة في «خطر» أو أنها في حالة «تآكل» و«انحسار»، وهو الأمر الذي يستلزم إزاحتها عن موقعها الرئيسي في الحقل واستبدالها بمفاهيم أخرى، أو إعادة تعريفها بشكل يضمن فهماً أفضل للتحولات وللقوى الفاعلة الجديدة في السياسة الدولية.

فخلال الحرب الباردة، انطلق العديد من النظريات المهمة للعلاقات الدولية من

مُسلّمة أن الدول السيادية هي الوحدات الأساسية للمنظومة الدولية. وانطلاقاً من هذه المسلمة، عملت تلك النظريات على تقديم أطروحات معينة عن طرق وأنماط دخول هذه الدول في الحرب والسلم والتجارة، في ضوء نظريات التحالف، والمنظومات، وتوازن القوى، ونظريات الحرب والردع، وصنع القرار، والعلاقات المالية... وهكذا. ولكن مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ونتيجة لتسارع عمليات العولمة، بدأ بعض علماء العلاقات الدولية الاعتقاد بأن الدول السيادية أخذت تفقد السيطرة على تحركات رؤوس الأموال والبضائع والبشر والشركات والمعلومات، ومن ثم بدأوا الحديث عن «أزمة السيادة: السيادة في خطر» و«السيادة في نهايتها»^(١). فعلى سبيل المثال، كانت صفات مثل «متلاشية» و«مختلة» و«ضحلة» من ضمن الصفات التي أطلقت واستُخدمت لوصف حالة الدولة في أحد الأعداد الحديثة لمجلة *دايدالوس* (Daedalus)^(٢).

وعلى الرغم من أن هؤلاء الباحثين كانوا يخلطون بين السيادة من جهة والقوة والسلطة والسيطرة من جهة أخرى، ناسين المعنى التقليدي للمفهوم كسلطة قانونية دستورية، فإنهم نجحوا في إبراز مفهوم السيادة كقضية وكسؤال في ممارسات التنظير عن العلاقات الدولية. وفي مطلع التسعينيات توسع الاتحاد الأوروبي، ونجح التدخل في البوسنة ورواندا وهايتي والعراق والصومال في الحصول على التأييد العالمي، وبدأ البعض يشكك في «قداسة السيادة» وحتى في معناها الدستوري التقليدي^(٣).

ومع تزايد قوة هذا الاتجاه، ظهرت مقولات ترى أن مُسلّمة «الدول كوحدات سياسية مستقلة» آخذة في الانحسار في مواجهة الهجوم المتسارع لقوى العولمة، مثل الاتحادات والإنترنت والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. وبدأ العديد من التحليلات الحديثة للاقتصاد السياسي العالمي طرح أننا نعيش في مرحلة تحول ينفصل فيها الماضي عن المستقبل. فالعولمة الاقتصادية خلال ربع القرن الماضي كانت بداية لإعادة ترتيب حتمية ولا رجعة عنها لأدوار السياسة والاقتصاد، مع ازدياد خضوع الدول القومية لقوى السوق والاقتصاد العالميين والتقنية العالمية. وبحسب وجهة نظر كُتّاب ومحللين مثل

(١) Walter B. Wriston, *The Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution is Transforming our World* (New York: Scribners, 1992); Kenichi Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (New York: Free Press; London: Harper Collins, 1995); Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay: the Multinational Spread of U.S. Enterprises*, Harvard Multinational Enterprise Series (New York: Basic Books, 1971), and Richard N. Cooper, *The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community*, Atlantic Policy Studies (New York: McGraw-Hill, 1968).

Daedalus, vol. 24 (Spring 1995).

(٢)

Linda Weiss, *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era* (Cambridge, UK: Polity Press, 1998), and Gene M. Lyons and Michael Mastanduno, eds., *Beyond Westphalia?: State Sovereignty and International Intervention* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1995).

رايخ (Reich) وأوهماي (Ohmae) وستراينج (Strange)، لم يعد في إمكان الماضي أن يكون دليلاً لفهم المستقبل حينما نواجه اختفاء الدولة القومية، والجغرافيا، والعمل، والتاريخ، والتقنية^(٤). فقد بدأنا في السنوات الأخيرة نمارس حياتنا في عصر يتميز بالتكامل الإقليمي والعولمة الاقتصادية وحدود يمكن النفاذ منها وتجاوزها بسهولة فائقة^(٥).

وعلى الرغم من وجود القليل من الخلاف حول الآثار التي تحدثها هذه العمليات في المنظومة الدولية، فإن تفسير أهمية هذه التغيرات وشرحها يثيران الكثير من الجدل والخلاف؛ فالبعض يجادل بأن عمليات العولمة الحالية، وصعود فواعل غير الدولة، وانتشار معايير حقوق الإنسان، كلها تشير إلى أن سيادة الدولة الوطنية في حالة انحسار^(٦). وهنا يمكن الإشارة إلى وجهة نظر سوزان سترانج (Susan Strange) التي تجادل بأنه تتم الآن إزاحة منظومة وستفاليا عن موقعها المركزي بواسطة التغيرات الكونية الواضحة في عالمنا المعاصر^(٧).

ويضيف آخرون أن عمليات العولمة تلك تقوض القاعدة الأساسية للمنظومة الدولية – سيادة الدولة الوطنية – وأن انحدارها [السيادة] يمثل تحولاً ثورياً في البنية الوستفالية للمنظومة الدولية^(٨). وفي مقابل هؤلاء، يرى فريق آخر أن هذا التراجع المزعوم في سيادة الدولة الوطنية لم يبدأ مع ظاهرة العولمة وإنما يعود إلى أبعد من ذلك ويرتبط بشكل أساسي بطبيعة الدولة الوطنية بوصفها فاعلاً رئيسياً في مجتمع فوضوي، الأمر الذي يحتم عليها التعامل والتكيف مع قوى وقيود متعددة ومنذ بدايتها. فإذا كانت العولمة تعني عملية

Robert B. Reich, *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st Century Capitalism* (New York: (٤) Vintage Books, 1992); Susan Strange, *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), and Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies*.

David A. Smith, Dorothy J. Solinger, and Steven C. Topik, eds., *States and Sovereignty in the (٥) Global Economy* (London; New York: Routledge, 1999).

Mark W. Zacher, «The Decaying Pillars of the Westphalian Temple: Implications for International (٦) Order and Governance,» in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, eds., *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, Cambridge Studies in International Relations; 20 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992); Gideon Gottlieb, *Nation against State: A New Approach to Ethnic Conflicts and the Decline of Sovereignty* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1993), and Michael Ross Fowler and Julie Marie Bunck, *Law, Power, and the Sovereign State: The Evolution and Application of the Concept of Sovereignty*, foreword by Inis L. Claude, Jr. (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1995).

Susan Strange: «Wake Up, Krasner! The World Has Changed,» *Review of International Political (٧) Economy*, vol. 1 (1994) pp. 209-219, and *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*.

Saskia Sassen, *The Global City: New York, London, Tokyo* (Princeton, NJ: Princeton University (٨) Press, 1991), James N. Rosenau, *Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997).

أو مساراً من الترابط والتداخل المتزايدين، وتضاعفاً في معدلات الاعتماد المتبادل بين المجتمعات، فإن تلك العملية إذن عملية قديمة ومسار ليس بالجديد. ولهذا ترى هذه المجموعة من الكتاب أن فكرة العولة فكرة مبالغ فيها وغير دقيقة^(٩). فما فعلته العولة الحالية، وفقاً لهذا الطرح، هي أنها أعطت أبعاداً جديدة لمفاهيم قديمة كالدولة، والسيادة. وهذا يضعنا في مواجهة مجموعة من الأسئلة الرئيسية: هل يعني الحديث عن القيود الجديدة على سيادة الدولة الوطنية أن هذه السيادة كانت حرة من أي قيد قبل هذه المتغيرات التي أتت حديثاً وقيدتها؟ هل تهدد العولة المؤسسات الرئيسية للمنظومة الدولية بحيث أصبح من المبرر الحديث عن زوال مؤسسة السيادة والدولة الوطنية كما عهدناها؟ هل نتحرك باتجاه عالم بلا حدود؟ هل اتجاهات العولة تلك هي نتيجة لقوى بنيوية مستقلة أم أنها على العكس من ذلك، نتيجة لمصالح الدولة وحساباتها الاستراتيجية؟ أي أنها قرارات سياسية تتخذها الدولة طواعية لتحقيق مصالحها في مرحلة معينة؟

أولاً: مشكلة البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان أن مزاعم «انحسار» أو «تآكل» سيادة الدولة الوطنية تعتمد، وبشكل كبير، على تقديم تعريف محدد وضيق جداً للسيادة على أنها تعني مفهوماً واحداً وتكاملياً – ذات الخاصية لمفهوم الدولة. وعلى العكس من هذا الطرح، يجادل البحث بأن النظر إلى السيادة على أنها مفهوم مركّب ومتعدد الأوجه، ومن ثم إمكانية تفكيكها إلى عناصرها ومكوناتها الرئيسية، من شأنه أن يثبت ليس فقط عدم دقة تلك المزاعم بشأن تآكل السيادة، وإنما أيضاً قدرة هذا المفهوم الرئيسي على إظهار درجة عالية من المرونة والمقاومة في وجه قوى العولة وتأثيراتها المختلفة. ولهذا سوف يتم النظر إلى السيادة على أنها – وفي سياق العولة الحالية والتحويلات الجديدة – تشتمل على أكثر من عنصر، وبذلك يصبح من الممكن للدولة الوطنية الفاعلة في سياق قوى العولة مبادلة أو مقايضة بعض من هذه العناصر من أجل تعزيز العناصر الأخرى وتقويتها، أي تمتع الدولة الوطنية بحرية الخيار السياسي أو مقايضة السيادة.

وتمثل حرية الخيار السياسي تلك استراتيجية سياسية ليست بالجديدة تتبعها الدولة الوطنية من أجل المحافظة على مصالحها، ومن ثم إثبات قدرتها على الفاعلية السياسية والتكيف والاستمرارية بوصفها فاعلاً رئيسياً ومهيماً في السياسة الدولية المتغيرة، الأمر

(٩) Paul Hirst and Grahame Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge, UK: Polity Press, 1996); Robert Wade, «Globalization and Its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated,» in: Suzanne Berger and Ronald Dore, eds., *National Diversity and Global Capitalism*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1996); Paul Krugman, *Pop Internationalism* (Cambridge: MIT Press, 1994), and Kenneth N. Waltz, «Globalization and Governance,» *Political Science and Politics*, vol. 32, no. 4 (December 1999).

الذي يعني استمرار أهميتها كوحدة أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية. وسيبين النظر إلى السيادة بهذه الطريقة أن القائلين بتآكل السيادة يسيئون إلى حد كبير قراءة تاريخ السياسة الدولية وممارسات الدولة الوطنية. فالدولة الوطنية تمتعت وما زالت تتمتع بميزة فطرية للبقاء، واستطاعت حتى الآن أن تتكيف مع التحديات التي واجهتها عبر تاريخها الطويل، بما في ذلك تحديات العولمة. فالمعايير التقليدية المكونة لمركب السيادة كانت دائماً عرضة للتحدي والمساءلة، والقليل من الدول، كما في حالة الولايات المتحدة، تمتعت بالاستقلال الكامل والسيطرة الكاملة. والدول الصغيرة والضعيفة كانت سياساتها دائماً تتعرض للاختراق وللضغط، وحتى الدول الكبيرة أو الأقوى لم تكن دائماً محصنة ضد التأثيرات الخارجية. فالصين احتُلت، والترتيبات الدستورية لليابان وألمانيا تم إملأؤها بواسطة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وبريطانيا جزء من الاتحاد الأوروبي على الرغم من رفضها لليورو.

وبتطوير هذا التصور المفاهيمي للسيادة، يهدف البحث إلى إثبات أنه بدلاً من القول إن العولمة تعمل على «إنهاء» مؤسسة سيادة الدولة، فإنه من المجدي القول إن العولمة ربما تحثنا على إعادة النظر في تصورنا المفاهيمي السابق لمفهوم السيادة، وكيفية استخدامه في السياسة الدولية. فما تقوم به العولمة الحالية هو أنها تحثنا على اختبار مفهوم السيادة بشكل أكثر دقة، وعلى ضرورة أن يتطور تصورنا المفاهيمي للسيادة ويتغير نتيجة للبيئة الدولية المتغيرة. فالفكرة القائلة بوجود سيادة مطلقة لا تتم مخالفتها أبداً هي فكرة من النادر تحققها في واقع الممارسة الدولية^(١٠).

وهكذا، بالنظر إلى مفهوم السيادة على أنه مفهوم متعدد الأوجه ويحتوي على أكثر من مجرد السلطة النهائية والمطلقة للدولة، فإن هذا البحث يطمح إلى تطوير مدخل يبين أن السيادة ليست فقط مهمة بالنسبة إلى موضوع «السلطة» ولكنها أيضاً مفهوم بيدي درجة عالية من المرونة، ويستجيب بفاعلية كبيرة للسياقات الدولية المتغيرة. وفقاً لهذا المدخل، سيتم فهم السيادة على أنها مفهوم يتكون من مجموعة من المعايير والقواعد والممارسات التي يمكنها أن تظهر درجة عالية من المرونة والتنوع، ولذلك يمكن للسيادة أن تكون استراتيجية فعالة تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها وفقاً لما تقتضيه متطلبات تلك المصالح والظروف التي تواجهها. وفي هذا السياق يمكن استغلال «جوانب» السيادة تلك من أجل تطوير استراتيجية وطنية، ومن أجل تعزيز جوانب أخرى^(١١). ومن شأن هذا المدخل أيضاً أن يظهر لنا أن ما يزعم البعض أنه انتهاك للسيادة وأنه في النهاية سيؤدي إلى

(١٠) Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, (١٩٩٩).

(١١) المصدر نفسه: Karen T. Litfin, «Sovereignty in World Ecopolitics», *Mershon International Studies Review*, vol. 41 (1997), pp. 167-204, and Walter Mattli, «Sovereignty Bargains in Regional Integration», *International Studies Review*, vol. 2, no. 2 (2000), pp. 149-180.

زوالها ما هو في حقيقة الأمر إلا ممارسة حاضرة ومستمرة في خطاب السياسة الدولية ومنذ بداياته الأولى؛ إذ سيتضح، وفقاً لهذا المدخل، أنه لم يسبق للسيادة قط أن تمتعت بحصانة كاملة ضد الانتهاكات والمخالفات، ومع ذلك فهي باقية ومستمرة.

استناداً إلى مقارنة مفهوم السيادة بهذه الطريقة، يمكن رصد ثلاثة جوانب مهمة لمركّب السيادة.

أولاً: يبدو هذا الفهم للسيادة كمفهوم «تكاملي» واضحاً في تجاهل أنصار طرح العولة لتلك المضادة المهمة بين السيادة الوطنية والسيادة القانونية، وهي المضادة الضرورية لفهم تلك المخالفات التي يقول أنصار العولة إنها تقرض في جسم سيادة الدولة الوطنية. ففي فهم أنصار طرح العولة يتم تصور السيادة على أنها تعني فقط سلطة الدولة المطلقة وغير المقيدة بقيود معينة، وهو الأمر الذي لم يتحقق أبداً في تاريخ ممارسات السياسة الدولية وسيادة الدولة الوطنية. ولكن هذا الفهم للسيادة من الضروري مقارنته بجانب آخر للسيادة يتجاهله مناصرو طرح العولة، وهي السيادة القانونية الدولية. إن ما تعنيه السيادة القانونية الدولية هو تقييد سلطة الدولة بقيود معينة إما داخلية وإما خارجية، وهو الفهم الذي يقارب تاريخ السيادة في الممارسة الفعلية للسياسة الدولية إلى حد كبير.

ثانياً: إن تصور السيادة بوصفها مفهوماً مركّباً يقتضي إجراء تمييز آخر بين مفهوم السيادة بمعنى سيطرة الدولة والسيادة بمعنى سلطة الدولة. وهذا التمييز من شأنه أن يوضح أن سيطرة الدولة تضاءلت في كثير من القضايا بسبب تأثيرات العولة المتعددة، بينما استمر ادعاء الدولة امتلاك السلطة السياسية المطلقة لأكثر من ثلاثة قرون. وفي هذا التمييز سيكون من المجدي تصور السيادة مفاهيمياً على أنها «مؤسسة محلية» توفر للدولة السلطة السياسية التي تخولها الحق الحصري أو السلطة الحصرية في تحديد وتعريف ما يعتبر سياسياً، وبالتالي تعريف ما يعتبر خاضعاً لسلطتها. باختصار، يهدف هذا التمييز إلى إثبات أن العولة وآثارها المختلفة تغير من مدى سلطة الدولة ومن مدى سيطرتها، ولكنها لا تغير من محتواها أو جوهرها.

والجانب الثالث للسيادة، وهو الجانب الذي يتجاهله أنصار طرح العولة عند حديثهم عن المخالفات والضغط التي بدأت تفرضها عمليات العولة على مفهوم السيادة، هو ذلك الجانب التشكيلي لمفهوم السيادة بوصفها مؤسسة دولية، وهو الجانب الذي يعود إليه الفضل في تحديد معنى ودلالة ما يُعدّ مخالفة في المقام الأول. ويعود هذا التجاهل إلى تركيز أنصار طرح العولة على الجانب المحلي (الداخلي) وإغفالهم للجانب الدولي للسيادة بوصفها مؤسسة تُشكّل الدول، وتصوغ علاقاتها بعضها ببعض، وتحدد ما يعتبر «ملائماً» في السياسة الدولية، وبالقدر ذاته الذي تشكل فيه علاقات الدولة – المجتمع. وهنا سيتم النظر إلى السيادة «بوصفها مؤسسة اجتماعية دولية» تحتوي على مجموعة من القواعد والمعايير المفهومة بشكل ذاتي – تبادلي بين الدول، وهي القواعد والمعايير التي تحدد معنى ودلالة المخالفات لمبدأ السيادة، والتي دونها لن يكون لهذه المخالفات أي معنى أو مضمون. وبهذا

الشكل تعمل هذه القواعد والمعايير أيضاً على تحديد منطق وكيفية ما يعتبر سلوكاً ملائماً في المنظومة الدولية، وهي تلك الملاءمة التي تتبعها الدول، ليس بسبب القسر أو الإكراه، وإنما لأنها استوعبت وقبلت في المنظومة الدولية على أنها معايير مشروعة وشرعية بذاتها. واصلب هذه الملاءمة هو التوقع المشترك بأن الدول لن تصدر إحداها حياة الأخرى، حتى وإن خالفت حريتها في بعض الأحيان^(١٢).

ولكن قبل البدء في مناقشة هذا المدخل وتطويره، من الضروري أولاً مناقشة كيف أصبحت السيادة الوستفالية محوراً وأساساً للمنظومة الدولية المعاصرة، وهي التي استمرت منذ عام ١٦٤٨م، وكيف احتلت مركزاً متميزاً ورئيسياً تدور حوله الجهود التنظيرية في الحقل. بعد ذلك سيتم تقديم استعراض مختصر لتعريفات العولة وللمتغيرات الجديدة التي يزعم أنصار العولة أنها تحدث تأثيرها في السياسة الدولية، والتي يقولون إنها تبرر إعادة صوغ المفاهيم الرئيسية في الحقل أو استبدالها.

ثانياً: نظام وستفاليا وسيادة الدولة القومية

نظراً إلى ما ترتب على معاهدة وستفاليا، التي أنهت حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ – ١٦٤٨)، من نتائج بنوية غيرت من شكل المنظومة الدولية ومحتواها، فإنه ينظر إلى «سلام وستفاليا» عادة على أنه مصدر سيادة الدولة القومية الحديثة. فالحرب أنهت إمبراطورية هابسبرغ، التي كانت قد فقدت سلطتها ونفوذها في غرب أوروبا في أعقاب الثورة في هولندا وهزيمة الأرمادا الإسبانية، وهي النهاية التي غيرت من توازن القوى في أوروبا. ومن ناحية ثانية، وبترانها مع الإصلاح البروتستانتي، أضعفت معاهدة وستفاليا، وبشكل أكثر، من نفوذ السلطة البابوية وهيمنتها في معظم القارة الأوروبية. وعلى الرغم من أن البابوية والأرستقراطية الإقطاعية حافظتا على بعض السلطة، فإنه تم بعد وستفاليا إنهاء قدرة الإمبراطور الروماني المقدس على فرض هيمنته السياسية والكنسية. وباعتراف إسبانيا باستقلال هولندا، وبحصول الولايات الألمانية على الاستقلال، وبعجز النمسا عن السيطرة على وسط أوروبا، تمت إعاقة وتعطيل أقوى إمبراطورية في أوروبا. وهذا بدوره أنهى احتمال توحيد أوروبا تحت إمبراطورية واحدة، وأنهى احتمال حصول الكنيسة الكاثوليكية على احتكار السلطة السياسية والروحية.

وبعد عام ١٦٤٨م أصبحت السيادة الوطنية، بمعنى الاستقلال والتنافس بين الدول، هي المنظومة الرئيسية المهيمنة على العلاقات بين الدول الأوروبية. ونتيجة لذلك، ينظر معظم دارسي العلاقات الدولية إلى عام ١٦٤٨ على أنه منعطف تاريخي ونقطة تحول مهمة في التاريخ وفي العلاقات الدولية؛ تحول من الإمارات الإقطاعية إلى الدول السيادية، ولذلك

(١٢) الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله بن جبر العتيبي (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦)، ص ٣٩٥ – ٣٩٦.

يربطون بين ظهور سيادة الدولة الوطنية ومعاهدة وستفاليا^(١٣). ولهذا يتم أخذ منظومة وستفاليا على أنها الأساس الذي يجب أن يتم الانطلاق منه للفهم والتنظير بشأن العلاقات الدولية الحديثة.

فمن الثابت تاريخياً أن الدولة السيادية كما نعرفها اليوم ظهرت من هذه الصراعات بين الأشكال المختلفة للسلطة السياسية في أوروبا الحديثة^(١٤)؛ فعلى أنقاض منظومة العصور الوسطى، ظهر للسلطة السياسية شكل جديد كانت فيه جميع القوى مركزة في يد شخص واحد/أو مؤسسة واحدة، تدّعي حقها في سلطة لا منازع لها داخل حدود إقليمية محددة ومعروفة. وهكذا كان ميلاد زعم السيادة، التي اعتمدت على اعتراف جميع الدول بمزاعم كل دولة. وكما تقول جانيس تومبسون (Janice Thompson)، إنه من المهم التشديد على أن هذه المزاعم اشتملت على السلطة في تقرير وتحديد ما يُعدُّ وما لا يُعدُّ موضوعاً للسلطة السياسية في مرحلة معينة. وفي نهاية المطاف شكّلت «منظومة وستفاليا» على أساس رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ووفقاً لهذا الترتيب، مثلت الحدود الإقليمية لكل سلطة سيادية الحدود الملائمة لممارسة مزاعمها وحقوقها السيادية. ومن المهم أيضاً أن نذكر، كما تقول تومبسون، أن السيادة بوصفها ادعاء في حق السلطة لم تعن بالضرورة أنه لدى الدول القوة ذاتها لفرض هذه المزاعم؛ فقدرة الدول على فرض هذه المزاعم كانت دائماً في حالة تغير عبر الزمان والمكان^(١٥).

ومن الضروري ملاحظة أن ظهور السيادة الوستفالية بهذا الشكل لم يكن نتيجة لإعادة تفكير واعية ومقصودة في أساسيات النظام السياسي القائم آنذاك، ولكنه كان وسيلة ضرورية لضمان أهم الحاجات الإنسانية: حاجة البقاء^(١٦). فخلال حرب الثلاثين عاماً دمرت الصراعات المذهبية أكثر من ثلث سكان أوروبا. ومن أجل توفير وسيلة لوقف تلك المذابح، قامت معاهدة وستفاليا بإعادة تنظيم التركيبة المعقدة للسلطة السياسية في أوروبا الإقطاعية على شكل منظومة من الدول السيادية^(١٧). فالسيادة الوستفالية عززت السلطة السياسية داخل إقليم محدد، واستبعدت العوامل الخارجية من التدخل في بنى

Leo Gross, «The Peace of Westphalia, 1648-1948,» *American Journal of International Law*, vol. 42 (١٣) (January 1948), pp. 25-46.

Hendrick Spruyt, *The Sovereign State and Its Competitors: An Analysis of Systems Change* (١٤) (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

Janice E. Thompson, «State Sovereignty in International Relations: Bridging the Gap between (١٥) Theory and Empirical Research,» *International Studies Quarterly*, vol. 38 (1995), pp. 213-233.

John H. Herz, «Rise and Demise of the Territorial State,» *World Politics*, vol. 9 (1957), pp. 473-493. (١٦)

Adam Watson, *The Evolution of International Society: A Comparative Historical Analysis* (١٧) (London: Routledge, 1992), and Stephen D. Krasner, «Westphalia and All That,» in: Judith Goldstein and Robert O. Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political Change*, Cornell Studies in Political Economy (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

السلطة المحلية للدولة الوطنية. وبموجب هذه المنظومة الوستفالية، قامت الحدود بالفصل بين «الداخلي» و«الخارجي»، كما عززت المعاهدة من السلطة «المطلقة» للدولة داخل نطاقها الحدودي^(١٨).

وهكذا، وعلى الرغم من مرور أكثر من ٣٥٠ سنة على وستفاليا (١٦٤٨)، فقد عملت وما زالت تعمل على خلق وتعزيز ترتيب عالمي جديد أصبحت فيه وحدات إقليمية محددة تمثل العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية الدولية. وفي مقابل ترتيب القرون الوسطى القائم على مفهوم التبعية، وليس السيادة، قننت معاهدة وستفاليا مجموعة جديدة من القواعد والمعايير التي شكلت القواعد الأساسية، التي قامت عليها المنظومة الدولية الحديثة القائمة على نظام الدولة، والتي أصبحت الآن بعداً مألوفاً للحياة الدولية الحديثة، بحيث أصبحت تبدو ظاهرة طبيعية في العلاقات السياسية الدولية^(١٩).

وما يجعل من منظومة وستفاليا ترتيباً مختلفاً عن ترتيب العصور الوسطى هو أنها حددت مجموعة من المبادئ والقواعد التي تشكل في مجملها أساس المنظومة الدولية المعاصرة، والتي تمثل الشروط المحددة للدولة الإقليمية كشكل من أشكال التنظيم السياسي الدولي^(٢٠):

١ - تشتمل هذه المبادئ على أن لكل دولة إقليماً محدد المعالم وواضح الحدود تمارس داخله مزاعمها في السلطة. وهنا نجد أونوف (Onuf) يقول إن التعريفات الشائعة للسيادة بمعناها الوستفالي لا تحيل إلى مجموعة سياسية - اجتماعية بهذا الشكل (شكل الدولة القومية) ولكن إلى الإقليم الذي يتم داخله منح السلطة السيادية للقيادة السياسية^(٢١).

٢ - تكون السيادة داخل هذه الحدود الإقليمية الثابتة والمحددة من حق الدولة، أي أن للحكومة السيادة المطلقة ولها الحق الحصري والكامل في الحكم، وهي تمثل المصدر النهائي للسلطة القانونية والسياسية على هذا الإقليم.

٣ - الاستقلال، ويعني أن للدولة الحق في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية بالطريقة التي تراها مناسبة دون أي تدخل خارجي أو سيطرة خارجية.

Herz, Ibid., and Friedrich Karatochwil, «Of Systems, Boundaries, and Territoriality,» *World Politics*, vol. 39 (1986), pp. 27-52.

Anthony McGrew, ed., *The Transformation of Democracy?: Globalization and Territorial Democracy*, Democracy-from Classical Times to the Present; 3 (Cambridge [UK]: Polity Press; Malden, MA: Blackwell Publishers, 1997), p. 3.

John Baylis and Steve Smith, eds., *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1997), pp. 19-20.

Nicholas Greenwood Onuf, «Sovereignty: Outline of a Conceptual History,» *Alternatives*, vol. 16 (1991), p. 430.

٤ - وأخيراً، القانونية، وتعني أن العلاقات بين الدول ذات السيادة خاضعة للقانون الدولي، ولكن بالقدر الذي تسمح به الدول وتلتزم بقبوله. فلا توجد سلطة قانونية أعلى من الدولة تستطيع أن تفرض التزامات قانونية على الدولة أو على مواطنيها^(٢٢). فالسلطات السياسية في الدولة تستطيع الدخول في اتفاقات دولية، ولها الحق في تبني أو الدخول في أي اتفاق ترى أنه مفيد لها. وكل معاهدة بين الدول تُعدُّ شرعية وجائزة ما دامت لم تُفرض بالقوة. ووجود هذه العناصر هو الذي يحدد للدولة اختصاصات واسعة في النطاق القانوني الدولي، ودون ممارسة تلك الاختصاصات لا تتصف الدولة بالشخصية القانونية الدولية في نظر القانون الدولي، ولا تظهر كصاحبة سيادة ذات اتصال مباشر بالحياة الدولية؛ لأن مبدأ السيادة لا يعطي مضموناً واقعياً ما لم تجسده هذه الاختصاصات بصورة مباشرة^(٢٣).

وبصفتها نوعاً من أنواع العلاقة السلطوية، تمتلك السيادة وجهين، أحدهما داخلي والآخر خارجي. من الناحية الداخلية تعمل السيادة على تحديد السلطة المطلقة أو العليا داخل الدولة. وبغض النظر عن مركز السيادة الداخلية، فإنها تتطلب تحكماً فعلياً في الإقليم الخاص بالدولة، وهو ما يحيل إليه كرازنر على أنه السيادة المحلية^(٢٤). وفي حالة غياب مثل هذا التحكم، لا يمكن أن يكون هناك سلطة مطلقة، ونتيجة لذلك، لا سيادة. وقبل ١٩٤٥م كانت السيادة الداخلية شرطاً مسبقاً للاعتراف من قبل المجموعة الدولية، ولكن منذ ذلك الوقت أصبحت السيادة الداخلية، وبشكل متزايد، منفصلة عن الوجه الثاني للسيادة - السيادة الخارجية^(٢٥).

تتطلب السيادة الخارجية الاعتراف من قبل الدول الأخرى المعترف بها بالطريقة نفسها، أي الاعتراف بأن هذا الكيان «يُعدُّ واحداً منها»، وهكذا تُعدُّ، وبشكل متواصل، مفهوماً اجتماعياً^(٢٦). والسيادة بهذا المعنى تتضمن علاقة من المساواة الرسمية. فكما يصفها كينيث والتز «لا يوجد بين الدول سيادية أحد له الحق في إصدار الأوامر، ولا أحد مطلوب منه الطاعة»^(٢٧). وهذا ما يحيل إليه روبرت جاكسون على أنه السيادة

(٢٢) McGrew, ed., *The Transformation of Democracy?: Globalization and Territorial Democracy*, p. 3.

(٢٣) هارولد لاسلكي، *أسس السيادة* (القاهرة: دار المعارف، [د.ت.]، ص ١٩؛ عز الدين فودة، «في النظرية العامة للحدود: رؤية حضارية مع إشارة خاصة لحدود دار الإسلام»، في: أحمد عبد الوونيس شتا، *حدود مصر الدولية* (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ٥-٣، و Joseph A. Camilleri and Jim Falk, *The End of Sovereignty?: The Politics of a Shrinking and Fragmenting World* (Aldershot, Hants, England; Brookfield, VT: E. Elgar, 1992), pp. 33-38.

Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*. (٢٤)

Robert Jackson, ed., *Sovereignty of the Millennium* (Oxford: Blackwell, 1999). (٢٥)

Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1977), and Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (New York; Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999). (٢٦)

Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Boston, MA: Addison-Wesley, 1979), p. 88. (٢٧)

القضائية، وما يحيل إليه كرازنر على أنه السيادة القانونية الدولية^(٢٨).

وهكذا يُنظر إلى سلام وستفاليا على أنه يمثل بداية المنظومة الدولية الحديثة بوصفها منظومة مكونة من دول سيادية، حيث لكل منها السلطة الحصرية داخل حدودها الجغرافية. فنموذج وستفاليا، المبني على مبادئ الاستقلال والإقليم والقانونية والسيادة، يمثل صورة بسيطة وأنيقة للمنظومة الدولية. إنه ينظم تفكير صانعي السياسة، ويُعدّ في الوقت ذاته مسلّمة تحليلية للمدارس النظرية المهيمنة في حقل العلاقات الدولية، وبالذات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، اللتين يقول كل منهما إن الدول يمكن التعامل معها أو النظر إليها على أنها فواعل مستقلة، وموحدة (تكاملية) وعقلانية. ويُعدّ كذلك أطراً إمبيريقياً للعديد من النظريات السوسيولوجية والبنائية. وفي الوقت عينه يُعدّ نقطة بداية لأولئك المراقبين الذين يلاحظون تآكلاً أو انحساراً في السيادة في العالم المعاصر.

ثالثاً: مفهوم العولمة ونشأتها

لقد انتشر في السنوات الأخيرة استخدام كلمة العولمة في الخطاب السياسي الرسمي والأكاديمي، ولكن من النادر أن نجد تعريفات دقيقة وواضحة للمفهوم. وكثيراً ما تبدو العولمة على أنها تعني أشياء مختلفة ومتعددة في الوقت ذاته. وكما يلاحظ ألكس هالسمير (Axel Hülsemeyer)، تزخر أدبيات العلوم السياسية بكم كبير من التعريفات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة والتي تركز على ظواهر مختلفة^(٢٩). فمثلاً، تشير التعريفات الاقتصادية للعولمة إلى مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتجاوز حدود الدولة القومية؛ فإدارة اقتصادية، وصنع القرار الاقتصادي، وقرارات الإنتاج والتوزيع والتسويق يتم تنظيمها على مستوى عالمي، الأمر الذي حدّ من قدرة الدولة القومية على التحكم في تنظيم الأنشطة الاقتصادية، وجعل تحقيق الرفاه الوطني معتمداً بشكل كبير على السوق الدولية^(٣٠)، فحجر الزاوية في العولمة الاقتصادية هو النمو المتزايد للتعاملات والمعاملات والعلاقات التنظيمية التي تتجاوز الحدود القومية. فالاستيراد والتصدير ينموان بشكل

(٢٨) Jackson, ed., *Sovereignty of the Millennium*, and Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*.

(٢٩) Axel Hülsemeyer, «Introduction: Globalization in the Twenty-first Century,» in: Axel Hülsemeyer, ed., *Globalization in the Twenty-first Century: Convergence or Divergence?*, International Political Economy Series (London: Palgrave Macmillan, 2004), pp. 3-4.

(٣٠) Jeffrey A. Friedan and Ronald Rogowski, «The Impact of the International Economy on National Policies: An Analytic Overview,» in: Robert O. Keohane and Helen V. Milner, eds., *Internationalization and Domestic Politics*, Cambridge Studies in Comparative Politics (New York; Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1996), pp. 26-27; David Goldblatt [et al.], «Economic Globalization and the Nation-State: Shifting Balance of Power,» *Alternatives*, vol. 22, no. 3 (1997), pp. 269-285; Philip Cerny, «Globalization and the Changing Logic of Collective Action,» *International Organization*, vol. 49, no. 4 (1995), pp. 596-597, and Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization* (New York: Anchor Books, 2000).

يفوق التعاملات المحلية بشكل كبير، والاستثمار الأجنبي المباشر تضاعف مرات عديدة، وكذلك الحال في التجارة، وفي أنواع أخرى من التعاملات عبر القومية (الأحلاف، والتعاقدات وغيرها)^(٢١). وبهذا الشكل، تشتمل العولمة الاقتصادية بالضرورة على ظاهرتين ترتبط إحداهما بالأخرى: الاعتماد الاقتصادي المتبادل وعبر القومية^(٢٢).

تشير الظاهرة الأولى إلى ترابط الاقتصاد العالمي، الذي من شأنه أن يحدث تغيرات جذرية في اقتصاديات الآخرين، حيث سيؤدي الإخلال بالعلاقات الاقتصادية المعتادة إلى فرض تكاليف باهظة على العديد من الدول، وهو ما يسمى في أدبيات نظرية العلاقات الدولية «تكلفة الاعتماد المتبادل»^(٢٣).

أما الظاهرة الثانية، فهي تحيل إلى السهولة المتصاعدة لانتقال البضائع ورؤوس الأموال والخدمات والأعمال عبر الحدود القومية، بسبب التطورات الثورية في تقنية الاتصالات والمواصلات^(٢٤).

أما التعريفات السياسية للعولمة فتركز على تلك الأعمال والقرارات والتصرفات التي اتخذتها الدول من أجل التكيف مع هذه البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة، وتحديدًا، انحسار دور الدولة بوصفها دولة رفاه وتوزيع^(٢٥). في مقابل ذلك، تركز التعريفات الاجتماعية للعولمة على التأثير الاجتماعي – على المستوى الدولي والمحلي – لتوزيع المكاسب والخسائر الناتجة من العولمة. وهنا يرى البعض أن العولمة أثرت بشكل كبير في زيادة التباين في الدخل، وعقدت من علاقات الشمال – الجنوب^(٢٦). أخيراً، تركز التعريفات الثقافية للعولمة على الدرجة التي تتحول فيها الهويات الثقافية، نتيجة لتغير الولاءات، من الولاءات الوطنية إلى الولاءات العالمية^(٢٧).

وهكذا يمكن تعريف العولمة على أنها تشير إلى تنامي التفاعلات الدولية والتعاملات

Wade, «Globalization and Its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated».

Norrin M. Ripsman, «False Dichotomy: Why Economic has always Been High Politics,» in: Peter Dombrowski, ed., *Guns and Butter: The Political Economy of International Security*, International Political Economy Yearbook; v. 14 (Boulder, CO: Lynn Rienner Publishers, 2005).

Jean-Marc F. Blanchard and Norrin M. Ripsman, «Rethinking Sensitivity Interdependence: Assessing Trade, Financial and Monetary Linkages between States,» *International Interactions*, vol. 27, no. 2 (2001), pp. 95-127.

Friedan and Rogowski, «The Impact of the International Economy on National Policies: An Analytic Overview,» pp. 26-27.

Hülsemeyer, «Introduction: Globalization in the Twenty-first Century,» p. 3, and Cerny, «Globalization and the Changing Logic of Collective Action».

(٢٦) سمير أمين، *إمبراطورية الفوضى* (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١).

Hülsemeyer, Ibid., pp. 3-4.

(٢٧)

المتبادلة واتساعها وتسارعها؛ إنها مجموعة من العمليات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي تقلل من أهمية الحدود الإقليمية؛ وذلك بتشكيلها ظروف حياة الأفراد والمجتمعات. فالعالم العالمي وعمل أسواق رأس المال واندماج منظومات الإنتاج والاستهلاك العالمية وتدفق المعلومات والممارسات الثقافية حول العالم عبر الاتصالات وتقنيات الإعلام كلها تربط مصائر الأشخاص والمجموعات بقوى وعمليات تعمل في ضوء اهتمام أقل بالحدود الإقليمية للدول. وانطلاقاً من ذلك يمكن رصد الخصائص المميزة للعولمة في أنها أولاً تعني أن التعاملات والأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أصبحت تنتقل عبر الحدود الوطنية للدول بسهولة وسرعة فائقتين، وفي أنها، ثانياً، تتميز بكثافة التفاعلات التي تتجاوز حدود الدول التي تشكل المنظومة الدولية الحديثة، وثالثاً، في أنه قد ارتبط تزايد التفاعلات الدولية وكثافتها بتقلص أهمية الحدود الفاصلة بين المحلي والدولي؛ وهو ما أدى إلى صعوبة التمييز بين ما هو داخلي وما هو خارجي، ورابعاً، كان من نتيجة زيادة التفاعلات الدولية خلق مجموعة من المشكلات عبر القومية التي تواجه الدول مجتمعة، من انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى التجارة الدولية في المخدرات، والبيئة، وغيرها من المشكلات التي لا يمكن للدول حلها بمبادرات فردية^(٣٨) وخامساً وأخيراً، أدى اتساع التفاعلات وكثافتها إلى خلق نسيج متشابك من العلاقات بين الدول من جهة والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى خلق قيود جديدة على أنشطة الدول. عليه، يمكن أن ننظر إلى العولمة على أنها عملية تتضمن «تحولاً مهماً من الشكل المكاني للتنظيم والنشاط الإنساني الاجتماعي إلى أنماط علاقات وتفاعلات وممارسات قوة عبر قومية وعبر إقليمية»^(٣٩).

رابعاً: مركّب السيادة وأهمية الخيار السياسي في سياق العولمة

لقد كان الطرح القائل إننا نشهد اليوم تغيرات منظومية غير مسبوقة، حافزاً للكثير من الأعمال والكتابات الأكاديمية التي تبحث في تأثير تلك التغيرات في سيادة الدولة كممارسة عملية وكمفهوم تنظيري^(٤٠). وعلى الرغم من ثراء تلك الأعمال وتنوعها، فإن

Helge Hveen, «Globalization, Governance, and Development,» *European Journal of Development Research*, vol. 14, no. 1 June (2002), pp. 220-224.

David Held, Anthony G. McGrew and David Goldblatt, *Global Transformations: Politics, Economics, and Culture* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), p. 16.

Nicholas Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations* (٤٠) (Columbia: University of South Carolina Press, 1989); Jens Bartleson, *A Genealogy of Sovereignty* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995); Thomas J. Biersteker and Cynthia Weber, eds., *State Sovereignty as Social Construct* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996); Daniel Philpott, «Ideas and the Evolution of Sovereignty,» in: Sohail H. Hashmi, ed., *State Sovereignty: Change and Persistence in International Relations*, foreword by Stanley Hoffmann

الصفة الغالبة عليها، كما يقول جايمس كابوراسو (James Caporaso)، هي «أنه على الرغم من وجود مشروع بحثي نشط، فإن عملية التقدم تتم إعاقتها بسبب انعدام الوضوح في الطرح وعدم الاتفاق على المفاهيم الأساسية. ونتيجة لذلك أصبحنا لا يفهم بعضنا بعضاً، ولذلك نستمر في العمل بشكل منفصل، ولهذا يفشل هذا المشروع البحثي في تحقيق التراكم المعرفي المطلوب...»^(٤١). فهذه الأعمال تقدم فهماً تقليدياً للسيادة على أنها مفهومٌ تكامليٌ ولها معنى محدد وواضح. يتفق هذا الفهم مع طرح مورغانثو بأنه «إذا كانت السيادة تعني السلطة العليا، فإنه بذلك يصبح من المعقول القول إنه لا يمكن أن يوجد أكثر من كيان – أشخاص أو مجموعات – واحد ذي سيادة في الوقت ذاته وفي المكان ذاته»^(٤٢). وأيضاً يتفق هذا الفهم للسيادة، وبشكل كبير، مع تحليل هنسلي (F. H. Hinsley) الذي يُعرّف فيه السيادة على أنها تحيل إلى سلطة سياسية نهائية ومطلقة داخل المجموعة السياسية^(٤٣).

وإذا ما قبلنا بالنظر إلى السيادة على أنها واحدة، وأنها مفهوم تكاملي – وذات الخاصية التي نعزوها إلى مفهوم الدولة – وأنها تحيل إلى وجود سلطة نهائية ومطلقة للدولة، يصبح غير مستغرب إذ ذاك ظهور العديد من الدراسات التي تجادل بأن السيادة أصبحت اليوم مهددة بواسطة العولمة وتحركاتها الكونية المتسارعة، وبواسطة الاعتماد السياسي والاقتصادي المتبادل، وبواسطة صعود فواعل غير الدولة. وانطلاقاً من هذا الفهم يصبح من المبرر لأنصار طرح العولمة تقديم مجموعة من المزايم التي يقولون إنها تمثل خروقات ومخالفات للسيادة وإنها ستؤدي في النهاية إلى تآكلها.

هذه المزايم هي:

(١) القول إن أنشطة العولمة وآثارها المختلفة أصبحت تخترق حدود الدول الإقليمية بسهولة وسرعة فائقتين، الأمر الذي يمثل مخالفة للسيادة الوستفالية التي تعني السلطة النهائية والمطلقة للدولة على حدودها وإقليمها.

(٢) بسبب تسارع عمليات العولمة أصبحت الدول أقل قدرة من السابق على الوفاء أو القيام بوظيفتها الأمنية، وأصبحت أكثر قابلية للاعتماد على غيرها لتوفير أمنها.

(University Park: Pennsylvania State University Press, 1997); Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*; James A. Caporaso, «Changes in the Westphalian Order: Territory, Public Authority, and Sovereignty,» *International Studies Review*, vol. 2, no. 2 (2000), pp. 1-28; Giampiero Giacomello and Fernando Mendez, ««Cuius Regio, Eius Religio, Ominum Spatium?»: State Sovereignty in the Age of the Internet,» *Information and Security*, vol. 7 (2001), pp. 15-27, and Alan Cranston and Kim Cranston, *The Sovereignty Revolution* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004).

Caporaso, *Ibid.*, p. 3. (٤١)

Hans Morgenthau, *Politics among Nations* (New York: Knopf, 1948), p. 259. (٤٢)

F. H. Hinsley, *Sovereignty* (New York: Basic Books, 1966). (٤٣)

(٣) بسبب الآثار السلبية للعولمة والمشكلات الكونية الناتجة منها، لم تعد الدول قادرة على مواجهة تلك المشكلات بمبادرات فردية، وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد في عدد المنظمات الدولية ودورها ومنظمات العولمة الهادفة إلى تنسيق جهود الدول.

(٤) أدت العولمة إلى تصاعد مستمر في معدلات التبادل التجاري والاقتصادي عبر الحدود، وهو الأمر الذي حتم التغيير في الوظيفة الاقتصادية للدولة بوصفها دولة رفاة، ومن ثمّ حدّ من قدرتها على التحكم في حدودها واقتصادها والسيطرة عليها^(٤٤).

من الواضح أن جميع هذه المزايم تستند إلى ذلك الفهم التقليدي للسيادة، على أنها تحيل إلى السلطة النهائية والمطلقة للدولة بهذا الشكل بحيث لا يمكن تجزئتها أو مقايضتها. وتكمن نقطة الضعف الرئيسية في هذا الفهم التقليدي للسيادة، كما أشرنا سابقاً، وهي التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الاعتقاد بتآكلها؛ في أن هذه الدراسات تضيي على السيادة ذات الخاصية المعطاة لمفهوم الدولة القومية. وبذلك يتم النظر إلى السياسات والتعاملات التي تخالف ما يمثل هذه السيادة التكاملية على أنها دليل انحسار في سيادة الدولة الوطنية وتآكلها. فعلى الرغم من أن هذه الأطروحات توظف كلمة السيادة بأربع طرق مختلفة، بالإضافة إلى النموذج الوستفالي، فإن جميع هذه الطرق تتفق في أن السيادة عبارة عن مفهوم تكاملي، ومن ثم لا يمكن مقايضتها.

الطريقة الأولى، يركز دارسو السياسة المقارنة على درجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها الكيانات العامة، وعلى كيفية تنظيم السلطة داخل الحدود الإقليمية للدولة. فمثلاً، يوصف عجز المؤسسات المركزية عن ضبط الأنشطة الاقتصادية أو عن المحافظة على النظام على أنه فقدان للسيادة.

Michael Mann, *The Sources of Social Power* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993); (٤٤) Martin van Creveld, *The Rise and Decline of the State* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1999); Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995); Michael T. Klare, «Waging Postindustrial Warfare on the Global Battlefield,» *Current History*, vol. 100 (December 2001), pp. 433-437; T. V. Paul, «The National Security State and Global Terrorism: Why the State is not Prepared for the New Kind of War,» in: James Rosenau and Ersel Adylini, eds., *Globalization and the National Security State* (Albany, NY: Sunny Press, 2005); Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies*; Ronnie D. Lipschutz, *War, Peace and Global Politics in the 21st Century* (Albany, NY: State University of New York Press, 2000); James Rosenau, «New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics,» *Security Dialogue*, vol. 25, no. 3 (1994), pp. 255-281; Arthur Stein «Governments, Economic Interdependence, and International Cooperation,» in: Philip E. Tetlock [et al.], eds., *Behavior, Society and Nuclear War*, 3 vols. (New York: Oxford University Press, 1993), pp. 241-324; Karin Wermester, «Boom or Bust?: The Changing Nature of UN Peacekeeping,» *International Peacekeeping*, vol. 7, no. 4 (2000) pp. 37-54, and Karen A. Mingst and Margaret P. Karns, *The United Nations in the Post Cold War Era, Dilemmas in World Politics*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2000).

الثانية، على العكس من هذا الفهم للسيادة على أنها تعني السيطرة الداخلية، يتم فهم السيادة عادة على أنها مرادفة لدرجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها السلطات العامة على التحركات عبر الحدودية. وهذا هو التصور المفاهيمي المسيطر على أطروحات الدارسين الذين يعتمدون على وجهة نظر الاعتماد المتبادل الليبرالية^(٤٥). فعجز الدولة عن ضبط تدفق البضائع ورؤوس الأموال والأشخاص والأفكار عبر الحدود وعن التحكم فيها يتم وصفه بأنه فقدان للسيادة. وهنا أيضاً تحيل السيادة إلى درجة السيطرة أو التحكم.

الثالثة، ثمة من ينظر إلى السيادة على أنها تعني «حق» فاعلين معينين في الدخول في اتفاقات دولية. وهذا هو الفهم السائد في المجال القانوني. فالدول السيادية هي التي يمكنها إيجاد معاهدات دولية والانضمام إليها. وانطلاقاً من هذا التصور يجادل البعض بأن ازدياد عدد المنظمات الدولية وغير الحكومية يعد دليلاً على تآكل سيادة الدولة التي أصبحت أكثر اعتماداً على هذه المنظمات. ومن هذا المنطلق «عادة ما يتم النظر إلى مفهوم السيادة على أنه يعني أن دولة قومية تملك السيطرة على مستقبلها وتتحكم فيه، ولذلك فإن فقدان السيادة يوحي بفقدان التحكم القانوني والفعلي في تقرير اتجاه السياسة الوطنية»^(٤٦). وفي هذا السياق يتم عادة النظر إلى السياسات التعددية وإلى تصاعد التعاملات عبر الحدود على أنها مصاحبة لانحدار السيادة.

الرابعة وأخيراً، يتم فهم السيادة على أنها تعني النموذج الوستفالي: ترتيباً مؤسسياً معيناً لتنظيم الحياة السياسية على أساس من الإقليمية والحكم الذاتي (الاستقلال). فالدول توجد في أقاليم محددة، ودخل هذه الأقاليم، تُعدُّ السلطات السياسية المحلية المقرر الرئيسي والوحيد للسلوك المشروع.

وهكذا يصبح السؤال المهم الذي يجب إثارته عند تناول وضع السيادة في سياق العولمة متمثلاً على النحو التالي: هل تعني «السيادة» فعلاً الإحالة على سلطة عليا ونهائية ومطلقة، ومن ثمّ يصبح من المبرر القول إن اتجاهات العولمة وأثارها تهددها، أم أنها على العكس من ذلك تعني مفهوماً مركباً يحتوي على أكثر من جزء ويمكن تفكيكه إلى تلك الأجزاء الرئيسية بحيث يمكن للدولة الوطنية مقايضة بعض من هذه الأجزاء لتعزيز البعض الآخر وتقويته؟ فإذا كانت السيادة مؤسسة على فكرة السلطة العليا، فإن مسألة «الخيار السياسي» تصبح العامل الرئيسي في تحديد أهميتها، ومن ثمّ تحديد الأهمية المستمرة لدورها كمفهوم تحليلي في نظرية العلاقات الدولية.

وفي هذه المرحلة لا بد من الإشارة إلى الأعمال الحديثة عن السيادة والتي قدمت

(٤٥) Cooper, *The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community*.

(٤٦) David Held, «The Decline of the Nation State,» in: Stuart Hall and Martin Jacques, eds., *New Times: The Changing Face of Politics in the 1990s* (London: Lawrence and Wishart, 1990), p. 407.

نظريات معقدة لمناقشة نقاط الضعف الرئيسية في هذا المدخل التقليدي لفهم السيادة. فكريز (١٩٩٩) يقول في محاولته تقديم وجهة نظر مختلفة للسيادة إن في الإمكان تفكيك «السيادة» إلى أربعة أنواع متميزة: السيادة الوستفالية، والسيادة المحلية، وسيادة الاعتماد المتبادل، والسيادة القانونية الدولية. فبينما تحيل السيادة المحلية إلى تنظيم سلطة الحكومة داخل الدولة، يتم تعريف السيادة الوستفالية بأنها تلك الجوانب التي تستبعد الفواعل الخارجية من تركيب السلطات المحلية للدولة، أي تضع ترتيباً مؤسسياً لتنظيم الحياة السياسية على أساس من الإقليمية والاستقلال. أما سيادة الاعتماد المتبادل، فهي تحيل إلى التحكم في التحركات عبر الحدود، في حين إن السيادة القانونية الدولية مقصورة على تلك العوامل التي تتضمن الاعتراف المتبادل للدول داخل منظومة الدولة القومية. بالإضافة إلى ذلك، يميز كرازر بين جوانب السيادة المتعلقة بـ «السلطة» (حق الفاعل المعترف به في أن يتصرف بطريقة معينة)، وتلك المتعلقة بـ «التحكم» والسيطرة (تأثير القوة والقدرات المادية). ويقول إن السيادة الوستفالية والسيادة القانونية الدولية تتعلقان، وبشكل حصري، بالسلطة (حق الدول في مقابل الفواعل الخارجية)، بينما تتعلق سيادة الاعتماد المتبادل بالتحكم (حق الدولة في التحكم في حدودها). أما السيادة المحلية فتشتمل على عناصر من كلا الجانبين (تتعلق بالاعتراف ببنى السلطة داخل الدولة وبسيطرة الدولة على شؤونها) (٤٧).

وعلى الرغم من أن هذا المدخل الذي يفكك السيادة لن يحصل على إجماع كامل، حيث لن يقبل بعض المهتمين القول إن سيادة الاعتماد المتبادل تُعدّ سيادة على الإطلاق – لأنها تتعلق فقط بالقوة وليس بالسلطة الدستورية – فإنه تفكيك يثبت أنه ضروري لوصف الواقع السياسي المعاصر للدول، حيث تتعايش أنواع مختلفة من السيادة وبشكل مستقل بعضها عن بعض. فالدولة، مثلاً، قد تتمتع بسيادة قانونية دولية، وسيادة وستفالية، وسيادة محلية، ولكنها تفتقر إلى سيادة الاعتماد المتبادل، لأنها اختارت أن تمارس القليل من السيطرة على الهجرة أو الاستثمار. أو أن الدولة قد تتمتع بسيادة قانونية دولية – الحق في إيجاد اتفاقات والانضمام إليها – ولكنها تختار التنازل عن سيادتها الوستفالية بالموافقة على شروط صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق مصالح معينة. ولذلك نحتاج إلى تتبع التطور التاريخي لاستخدام مفهوم السيادة وتطبيقه، وليس فقط تتبع تطور الأفكار الخاصة بالسيادة، وهنا يصبح من الضروري توضيح العلاقة بين السيادة وتلك المفاهيم الوطنية التي يقول أنصار العولمة إن عمليات العولمة تهددها وتعمل على انحسارها.

– من الواضح أن التجربة التاريخية الدولية لا تؤيد التفكير في سيادة الدولة المعاصرة على أنها صفة ثابتة وغير متغيرة عبر تاريخ السياسة الدولية الطويل، وعلى أنها غير قابلة للتجزئة. ولكن تنوع الأنشطة وتعدد الأغراض التي تُعدّ أهدافاً مشروعة لسيطرة الدولة

يشيران إلى المرونة المتأصلة في معنى الشروط المسبقة والضرورية للمحافظة على سلطة الدولة وقوتها.

– تشير التجربة التاريخية للدول القومية إلى أن سلطة الدولة يمكن تفويضها ويمكن ممارستها بطرق متعددة. فالدول قد تفوض مسؤولية تنظيم جوانب معينة من الحياة الاجتماعية لوكلاء آخرين يعملون تحت الإشراف المباشر للدولة وبموافقتها المسبقة. فمثلاً، من الواضح جداً أن تدفق موجات كبيرة من المهاجرين كان أحد الاهتمامات الرئيسية لدول أمريكا في القرن التاسع عشر، ومع ذلك يبدو أن هذه الدول كانت مقتنعة بجدوى تفويض قطاعات خاصة تتولى تنظيم الهجرة، متدخلة فقط عند الضرورة. وهذه التجربة تشير إلى ضرورة تحاشي تعريف القوة السيادية أو السلطة على أنها أنواع معينة ومحددة من القدرات التي تمتلكها الدولة. فالقدرات ذات العلاقة بممارسة سلطة الدولة وقوتها تعتمد على الأغراض التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وتتنوع تبعاً لتنوع تلك الأغراض.

– هنالك أيضاً جانب مهم للسيادة يغفله مناصرو طرح العولمة وتظهره التجربة التاريخية الدولية بشكل واضح، وهو الجانب التشكيلي للسيادة بوصفها مؤسسة دولية تقن ممارسات الدول إلى حد كبير. ويبدو هذا الجانب واضحاً من التجربة التاريخية الدولية التي تبين أن الممارسات الجماعية والخطابية لمنظومة الدول هي التي تقرر جزئياً تلك الطرق التي تشكل فيها الدول حدود سلطتها، وهذا ما يعرف بالجانب التشكيلي للسيادة بوصفها مؤسسة دولية. وهذا الوضع ينبع منطقياً من حقيقة أن سيادة دولة معينة يتم تشكيلها والاعتراف بها فقط في سياق من أفعال الدول الأخرى وممارساتها وأحكامها. ويبدو أن هناك مراحل واضحة في نمو قوة الدولة وتطورها خلال القرون الثلاثة الماضية، وفي كل مرحلة يبدو أن السياسات المرتبطة بالسيطرة على الحدود منتشرة بين الدول الرئيسية في المنظومة. فأي محاولة لإعادة تشكيل أنواع الحدود التي تُعرّف حدود سلطة الدولة وتعينها سوف تدفع بالدول التي تقوم بتلك المحاولة إلى البحث عن درجة من الممارسة الموحدة في منظومة الدول. وهكذا، نجد أن الدول قد لجأت كثيراً إلى البحث عن هذه الوحدة وذلك التناسق في الممارسة من خلال المعاهدات والمفاوضات وتأسيس المنظمات الدولية للإشراف على الممارسات وطرق الفهم المشتركة، وهو ما سنوضحه بشكل أكثر تفصيلاً عند الحديث عن السيادة بوصفها مؤسسة دولية تشكيلية تعمل على تشكيل ممارسات الدول وأفعالها من خلال طرق الفهم الذاتية والتبادلية المشتركة.

(١) السيادة الوطنية والسيادة القانونية

يجادل هذا الجزء بأن تعرية نقاط ضعف طرح أنصار العولمة وفهمهم التقليدي للسيادة تحتم التمييز بين معنيين مختلفين للمفهوم يتم عادة الخلط بينهما عند القول بانحسار سيادة الدولة الوطنية. وما يهمنا لغرض البحث هنا هو فهم السيادة الوطنية على أنها تعني السلطة المطلقة للدولة و«غير المقيدة» بقيود معينة، وهو المعنى الذي يحيل إليه

مناصرو طرح العولة عند قولهم بتآكل سيادة الدولة الوطنية. وفي هذا الجزء سوف تتم مقارنة هذا الفهم للسيادة الوطنية بجانب آخر للمفهوم وهو السيادة القانونية، التي تعني تقييد قوة الدولة (سلطتها) بقيود معينة إما داخلية وإما خارجية.

يُعدّ جون لوك من أبرز منظري السيادة القانونية، إذ يرى أن الشعب والمُشرّع يشتركان في السلطة (القوة)، ولا يوجد مصدر وحيد للسلطة والقوة. وقد اعتنق مؤسسو الولايات المتحدة هذا الفهم للسيادة القانونية وليس السيادة الوطنية. فالسيطرة (التحكم) والقوة (السلطة) كانتا مقسمتين ومشتركتين بين الولايات والحكومة الفدرالية، على الرغم من إصرار هؤلاء المؤسسين على استقلال الدولة الفدرالية داخل المنظومة الدولية.

وعلى المستوى الدولي ظهرت فكرة السيادة القانونية في وقت متأخر، في بدايات القرن العشرين، في مؤتمرات لاهاي لعامي ١٨٩٩م و١٩٠٧م. فتلک المحاولات التي كانت تهدف إلى تقييد الحرب وتقنينها أشارت إلى أنه لا يمكن للدول أن تمثل القانون أو أن تكون هي بذاتها مصدراً للقانون، حيث توجد مبادئ أعلى منها وتُعدّ ملتزمة بها. وقد أثارت عصبية الأمم فكرة أن السيادة يمكن إرجاعها إلى سلطة عالمية أو دولية. وكان كل من مؤتمرات لاهاي وعصبة الأمم من خيارات الدول.

وعند النظر إلى السيادة على المستوى الدولي، تبدو المشكلة على أنها مشكلة لغوية في جزء كبير منها. فكلمة «سيادة» تستخدم لتعني أشياء متعددة، وأحد المعاني الشائعة هو استخدام «السيادة» كمرادف لـ «امتلاك إقليم». وهذا المعنى هو ما كانت تحيل إليه الحكومة الصينية عندما قالت إنها سيكون لديها جيش لحماية سيادة الدولة في هونغ كونغ بعد العام ١٩٩٧م، وهي أيضاً السيادة التي كان يقصدها وزير جبل طارق عندما قال إن حكومته لن تفعل أي شيء من شأنه إلحاق الضرر بالسيادة البريطانية. ففي المثال الأول كانت الصين تؤكد ملكيتها لهونغ كونغ، وفي المثال الثاني كان الوزير يعترف بملكية بريطانيا لجبل طارق.

ولكن عندما نتجاهل استخدام السيادة بهذا المعنى ستظهر لنا صعوبة معينة؛ فمن الناحية النظرية، لا تعني السيادة في المجال الدولي سلطة (قوة) الدولة المستقلة ومناعتها ضد التدخلات الخارجية فحسب، ولكن تعني أيضاً السلطة «المطلقة» أو اللامحدودة للدولة. وبهذه الطريقة يظهر إلى السطح مفهوم السيادة الوطنية المطلقة الذي يعني تأكيد حق الدولة في أن تفعل ما تريد دون أي قيود. ولكن من الواضح أن استخدام السيادة بمعنى الغياب الكامل للقيود في المسرح الدولي المعاصر هو استخدام غير واقعي وغير عملي، ولم يتحقق أبداً في تاريخ المنظومة الدولية. فحتى في الوقت الذي كانت فيه دول العالم توجد بطريقة غير منظمة (كما في الفترة التي انتهت بنهاية الحرب العالمية الأولى)، كانت الدول في علاقاتها في ما بينها خاضعة للقانون الدولي. فقد كان هذا القانون هو الذي يقرر أو يحدد الحدود الملائمة لسلوك هذه الدول، على الرغم من اعترافه بالدول على أنها سيادية، بمعنى أنها مستقلة بعضها عن بعض. فهذا القانون

يحدد مثلاً كيف تحصل الدول على الإقليم أو تتخلى عنه، واستخدام كلمة سيادة لتعني ملكية الدولة لإقليمها. ومن هذا المنطلق تعني «السيادة القانونية» الرسمية أن للدولة حق الهيمنة القانونية على كل السلطات الأخرى داخل إقليم معين، وأنها في ممارستها لسلطانها مستقلة قانونياً عن السلطات الخارجية، «إلا» في ما يتعلق بالالتزامات التي قبلتها وفقاً للقانون الدولي^(٤٨). وبسبب أن السيادة بهذا المعنى تُسَلَّم بأن الدولة فاعل مستقل فهي كذلك مرتبطة بالمفهوم التقليدي للسيادة كـ «رغبة أو كاستعداد:» «فكرة وجود سلطة نهائية ومطلقة داخل المجموعة السياسية»^(٤٩).

هذه الفكرة، وكذا الزعم بسيادة قانونية رسمية، يمكن أن يكونا عرضة للتحدي من قبل مزاعم أخرى للسيادة داخلها. وفي هذا السياق نجد أن كوينسي رايت، أشهر منظري العلاقات الدولية في الولايات المتحدة في فترة ما بين الحربين، يتحدث فكرة أن السيادة تُعدّ مطلقة، حتى على المستوى الدولي، حيث يقول بوجود درجات مختلفة للسيادة. فمثلاً، عمل نظام عصبة الأمم بفعالية، على الرغم من أنه لم يكن واضحاً ما إذا كانت السيادة والسلطة النهائية هما من حق العصبة، أم من حق المجموعة. ولكن على الرغم من العديد من الاتفاقات الدولية والمحاولات التنظيرية المتطورة لمفهوم السيادة الوطنية، فقد أدت عوامل، مثل صعود ألمانيا النازية والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، إلى إنهاء فكرة القيود الدولية المفروضة على الدولة. ففي القرن العشرين، تم التعبير عن مفهوم السيادة الوطنية، وليس القانونية الرسمية، وبشكل أكثر وضوحاً، في الأيديولوجية النازية لألمانيا. ولكن ذلك لا يعني أن اعتناق هذا الفهم للسيادة الوطنية كان أمراً مقتصرًا على النظم الأوتوقراطية فقط. ففي الولايات المتحدة عززت الحرب الباردة فكرة أن الدولة يجب ألا تخضع لأي قيود. وهنا يقول شينودا بأن هانس مورغانثو كان المفكر الأكثر تأييداً وتطويراً لفكرة السيادة الوطنية المطلقة^(٥٠). وبعد الحرب الثانية أصبحت المدرسة الواقعية بمفهومها المحدّد للسيادة مسيطرة على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة. كما قامت دول العالم الثالث الأضعف باعتناق بعض من جوانب مبدأ السيادة الوطنية، مصرّة على حقها في تقرير مؤسساتها المحلية وتحديدها.

ولكن في الجزء الأخير من القرن العشرين، أصبح مفهوم السيادة القانونية الدولية، بمعنى تقييد سلطة الدولة وقوتها، أكثر وضوحاً وأهمية، وشهد بعثاً جديداً. ففي الكتابات الأكاديمية نجد أن المدرسة الإنكليزية للعلاقات الدولية تجادل بأن الكيانات السياسية، بما

Thomas Franck, «Legitimacy in the International System,» *American Journal of International Law*, (٤٨) vol. 82, no. 4 (1988), pp. 754-759, and Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*, p. 8.

F. H. Hinsley, *Sovereignty* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1986), p. 1. (٤٩)

Hideaki Shinoda, *Re-examining Sovereignty: From Classical Theory to the Global Age* (New York: St. Martin's Press, 2000). (٥٠)

في ذلك الدول ذات السيادة، كانت دائماً وأبداً مطمورة في بنية مؤسساتية أكبر منها. ويشير شينودا إلى حقوق الإنسان على أنها التعبير الأكثر وضوحاً لمفهوم السيادة القانونية. فالدول لا تستطيع أن تفعل كل ما تريد، فهي مقيدة بممارسات ومفاهيم مشروعة ومقبولة دولياً^(٥١).

وهنا يمكن إيراد مفهوم جون بودان وتوماس هوبز للسيادة على أنه مفهوم محلي؛ فعلى المستوى الدولي يؤسس بودان لطرحه بشأن مفهوم القانون الطبيعي، ويجادل بأن أصحاب السيادة (الحكام) مقيدون بالعقود والاتفاقات المعقودة في ما بينهم. وعندما بدأ بودان وهوبز لأول مرة تطوير مفهوم السيادة وتقديمه في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان اهتمامهما الرئيسي منصباً على التأسيس لشرعية هرمية واحدة تكون مصدراً للسلطة الداخلية. وعلى الرغم من أن هوبز وبودان قبلًا بوجود الإله المقدس والقانون الطبيعي، فإنهما قبلًا أيضاً بأن كلمة القائد صاحب السيادة تُعدُّ قانوناً. وقد كان كل من بودان وهوبز يدرك بأن من شأن منح صاحب السيادة مثل هذه القوة والسلطة أن يعزز الطغيان ويشجع عليه، ولكنهما كانا أيضاً منشغلين بشكل أكبر بالمحافظة على النظام الداخلي، الذي لا يمكن دونه أن تتحقق العدالة وفقاً لهما.

ولكن على الرغم من ذلك، نجد أن واقع الحال يبين أن من الصعب تحقيق أي من هذه الأفكار المثالية للسيادة الداخلية. فمن الممكن، على سبيل المثال، تعيين المصدر النهائي للسلطة في روسيا ستالين أو في عراق صدام أو رومانيا تشاوشيسكو، ولكن من الصعب القول إن السيادة المحلية في هذه الكيانات لم تكن مقيدة وكانت مطلقة بشكل كامل. ففي معظم الكيانات السياسية، تكون السيادة المحلية والسلطة مقسمة بطريقة أو بأخرى. وفي بعض أكثر الكيانات السياسية نجاحاً، مثل الولايات المتحدة، كان هذا التقسيم هو المراد والمطلوب أصلاً ومنذ البداية.

وما ينطبق على السيادة المحلية نجده ينطبق كذلك على المستوى الدولي، حيث كانت فكرة الاستقلال الكامل تتعرض دائماً للمخالفة والتحدي. فعلى سبيل المثال، تم تحدي فكرة الاستقلال الكامل استناداً إلى مبادئ أخرى بديلة، مثل حقوق الإنسان في العالم المعاصر، وحقوق الأقليات في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والتسامح الديني الذي بدأ من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر. ونجد أيضاً أن ما يسمى «إعارة السيادة» كان دائماً مصحوباً بنوع من الترتيبات التي تنكر حق «الدولة»، ضمناً أو صراحة، في إدارة شؤونها. فالاتفاقات المشروطة للمؤسسات المالية والنقدية الدولية في النصف الأخير من القرن العشرين تشبه إلى حد ما تصرفات المقرضين الأوروبيين خلال القرن التاسع عشر في الدولة العثمانية وصربيا، حيث كان المقرضون الأجانب يتحكمون في الشؤون المالية المحلية. وبعد الحرب العالمية الثانية قسم الاتحاد السوفياتي والولايات

(٥١) المصدر نفسه.

المتحدة أوروبا وأيدا أو عارضا خيارات دول القارة في ترتيب بُناها السياسية المحلية. ولطالما زعمت الدول الكبرى والقوية حقها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأضعف باسم الدفاع عن الاستقرار العالمي أو لأسباب إنسانية. باختصار، لم تتمتع فكرة الاستقلال الكامل، بمعنى عدم الخضوع للقيود الخارجية، بالتحقق الكامل في تاريخ ممارسات السياسة الدولية.

وحتى في أوقات المجموعة الدولية المبكرة جداً عرف الجميع أن الدول لا تعيش في حالة الطبيعة الهوبزية حيث القوة وحدها، أو الخوف منها، هو المحرك الرئيسي لتصرفات الدول، حتى على الرغم من الاعتراف بحق الدولة في إعلان الحرب. لذلك، فإن «السيادة» كانت الكلمة المستخدمة لوصف حق الدولة في أن تمارس سلطتها بحرية وفق القانون الدولي ودون إذن من أي دولة أخرى، في ما يتعلق بالأشخاص، والأشياء، والعلاقات الموجودة على إقليمها. ونتيجة لذلك، ما تقوم به السيادة وفقاً لهذا المعنى، هو أنها تصف أو تحدد حق الدولة في أن تستبعد من إقليمها أي استخدام للسلطة بواسطة دولة أخرى. فامتلاك «السيادة» – أي القدرة الحصرية على تنظيم القضايا داخل إقليمها بشكل يتفق مع رغبة الجهاز المخول بالسلطة المحلية – كان هو المعيار المستخدم لتحديد وجود الدولة. فأئى كيان دون هذه السيادة لا يمكن اعتباره دولة بالمعنى الذي يعطيه القانون الدولي لهذه الكلمة.

قبل الحرب الأهلية الأمريكية ادعى الكثير من الولايات حقه في السيادة، واليوم تدعي دول الاتحاد السوفياتي السابق الأمر نفسه. ولكن تبقى مع ذلك حقيقة أن السيادة الدولية لا تهددها الاتفاقات الدولية التي دخلت فيها الدولة: فالحقيقة تبقى أنه من حق الدولة السيادية أن يكون لديها السلطة أو الحق في أن تدخل في اتفاقات تقيد أو تحد من حريتها القانونية في التصرف^(٥٢). فمن الناحية الرسمية الخالصة، تُعدّ تيوفاليو، وهي جزيرة في المحيط الهادي تبلغ مساحتها عشرة أميال مربعة وسكانها أحد عشر ألف شخص، دولة سيادية، وكل أعضاء الأمم المتحدة متساوون في السيادة^(٥٣). وبهذا المعنى، كما يقول هوفمان، «تحدد العلاقات بين الدول بمبدأ المساواة وبغض النظر عن حجمها، فكل الدول في الوضع نفسه: لا يعلوها إلا القانون الدولي»^(٥٤). وفي السيادة الدولية الرسمية، «لا يوجد تدرجات»^(٥٥)، كما لاحظ جونسون قبل مئتي عام.

Hinsley, Ibid., p. 232.

(٥٢)

Alan James, *Sovereign Statehood: The Basis of International Society* (London: Allen and Unwin, 1986), p. 24.

Stanley Hoffmann, «International Systems and International Law», in: Stanley Hoffmann, *Janus and Minerva: Essays in the Theory and Practice of International Politics* (Boulder, CO: Westview, 1987), p. 173.

Bernard Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1967), p. 227.

مع مرور الوقت، ونتيجة للتطورات التي حصلت في الاتصالات وفي مدى التجارة الدولية واتساعها، أصبحت الدول، وبشكل متزايد، معتمد بعضها على البعض بحيث لم يعد من الممكن لهذه الدول أن تعيش في عزلة تامة. لذلك، بدأ في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى يتطور نمط معين من العلاقات القانونية التي بدأت تدريجياً في الحد من تلك الحرية التي يمنحها القانون الدولي للدول في أن تتصرف داخل إقليمها دون الرجوع إلى مصالح الدول الأخرى. ووسيلة هذا التطور كانت الاتفاقات الدولية، وخصوصاً تلك الاتفاقات التي تؤسس منظمات عالمية، وذلك لتنسيق وتنظيم تعاون الدول في مجالات متنوعة؛ فلم يعد من الممكن القول إن هذه القيود هامشية. وبسبب أن هذه القيود تؤثر في الدول في أكثر مصالحها حيوية، فإن فكرة السيادة – بمعناها الشامل الذي يشير إلى امتلاك الدولة الكامل للقوة والسلطة دونما قيود من الدول الأخرى – بدأت تتناقص. طبعاً ما زال في إمكاننا الحديث عن قوة الدول، ولكن استخدام مفهوم «السيادة الوطنية» على أنه بذاته هو العامل الحاسم يعني الاعتماد على كلمة ليس لها محتوى واضح أو وجود حقيقي في السياسة الدولية.

إن أفضل طريقة لتقييم أهمية مثل هذا الطرح العام هي التحقق من عدد من الحالات التي قبلت فيها الدول طواعية فرض بعض القيود على حريتها في التصرف داخل أقاليمها. وبحسب غرض البحث، لا يهمنا الدافع الذي يؤسس لقبول الدول مثل هذه القيود تلقائياً، ولكن ما يهم هنا، وبشكل رئيسي هو أن هذه القيود – وبغض النظر عن كثافتها – تقوم بدورها دون أن تؤدي إلى إنهاء الصفة القانونية الرسمية للدولة. فالدول، ونتيجة لهذه القيود، قد تكون لديها سلطات أقل وحريات أضيق ولكنها، وفي مقابل ذلك، قد تحصل على فوائد معينة، وهي الفوائد التي قد تكون في أحيان كثيرة فوائد غير ملموسة. ولكن في أحيان أخرى كثيرة يمكن قياس ومعرفة تأثيرات تلك القيود. فمثلاً، يمكن معرفة فائدة ضمان أمن الدولة بقبولها القيود المفروضة على عدم اللجوء إلى القوة، أو قبول مراقبة نزع السلاح عن طريق حساب إنقاصه للتكاليف المترتبة على الدفاع الوطني. وقد تنعكس فوائد قبول القيود المفروضة من صندوق النقد الدولي أيضاً على استقرار العملة الوطنية ودعم تبادل العملات في أوقات الأزمات والضغط الاقتصادي. ومن الأمثلة الواضحة لقبول الدول بعض القيود على سلطاتها وحريتها في التصرف، دون أن تفقد سيادتها الوطنية، هو الدخول في اتفاقات اقتصادية. وهنا يمكن العودة إلى عدد كبير من الاتفاقات الدولية التي دخلت فيها الدول لتخفيض القيود المفروضة على التجارة الدولية. وكذلك الحال بالنسبة إلى المجموعة الأوروبية التي تُعد أكثر الأمثلة وضوحاً على الحالات التي تقبل فيها الدول قيوداً كبيرة على حرياتها في التصرف دون أن تفقد سيادتها الوطنية. فالمبدأ الذي يحكم جميع الدول الأعضاء – وليس بريطانيا فقط – هو المبدأ ذاته الذي يحكم مواقف الدول الأخرى في علاقاتها الثنائية. فالدول، في سياقات ومناسبات عديدة، قبلت ببعض القيود على سلطاتها – حيث تخسر أو تتخلى عن بعض من هذه السلطات وتكسب بعضاً آخر – ولكنها لا تخسر سيادتها الوطنية أو تتخلى عنها. والمجموعة الأوروبية تُعد

مثالاً على هذه الحالات، وربما درجة القيود المفروضة على الدول الأعضاء أكبر من غيرها، ولكن المبدأ هو ذاته.

(٢) السيادة بوصفها سلطة، والسيادة بوصفها سيطرة

إن ضرورة التمييز بين السيادة الوطنية والسيادة القانونية الدولية بوصفهما جانبيين مهمين لمركّب السيادة تقودنا إلى ضرورة إجراء تمييز آخر من شأنه أن يطور تصورنا المفاهيمي للسيادة، ومن ثمّ يبيّن المبالغة في أطروحات العولمة. ووفقاً لهذا التمييز، سيكون من المفيد تصور السيادة مفاهيمياً على أنها لا تشير إلى درجة سيطرة الدولة فحسب، بل تشير أيضاً إلى «سلطة الدولة». فمما لا شك فيه هو أن سيطرة الدولة تضاءلت بشكل كبير مع مرور الوقت وفي الكثير من المناطق والقضايا، بينما نجد أن ادعاء الدولة امتلاك السلطة السياسية قد استمر لفترة تزيد على ثلاثة قرون. وهنا يمكن تصور السيادة مفاهيمياً على أنها «مؤسسة محلية» تقدم للدولة «السلطة السياسية». بعبارة أخرى، بوجود مؤسسة السيادة تلك تصبح الدول مخولة أو مفوضة بتقرير وتحديد «ما هو السياسي» في المقام الأول؛ فوجود هذه المؤسسة يعطي الدولة سلطة تعريف وتعيين حدود ما يعتبر سياسياً، وبذلك يُعدّ خاضعاً لسلطتها دون غيرها من المؤسسات الأخرى. أيضاً، مع وجود مؤسسة السيادة، لا تكون للدول السلطة النهائية على الأمور السياسية التي عرفتها وحدتها على أنها كذلك فحسب، وإنما سيكون لها السلطة أيضاً في تفويض بعض الأنشطة والقضايا وتحديدها داخل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، أو حتى داخل «مجال الدولة ذاته» - المجال السياسي. وهذا لا يعني أن الأنشطة التي تعرفها الدولة وتحدها على أنها «غير سياسية» ليست أنشطة سياسية بشكل كافٍ، أو أنها غير مهمة، ولكن يعني فقط أن الدول لن تتعامل معها على أنها كذلك. والمثال الواضح على ذلك هو ما تقوم به الولايات المتحدة من تفويض مراقبة الحدود وإدارة السجون لقطاعات خاصة.

وبهذا الشكل تغير تعريف مجالات النشاط المهمة سياسياً، وكذلك تغيرت طرق فهم الدول لأهمية حدودها الإقليمية عبر تطور تاريخ منظومة الدول. وعلى الرغم من أن ذلك يمكن رؤيته في العديد من المجالات، فإن مجالات الأنشطة الاقتصادية وتحركات البضائع ورؤوس الأموال والبشر عبر الحدود تُعدّ ذات أهمية خاصة هنا، وذلك نظراً إلى علاقتها المباشرة بطرح أنصار العولمة المتعلق بتآكل السيادة. فمثلاً، خلال المرحلة المركنتيلية لإدارة الاقتصاد، كانت حدود الدولة تستخدم لمنع خروج العملة والخبرة، بينما كان دخول الأشياء ذاتها أمراً مرغوباً فيه ويلقى من الدول تشجيعاً؛ فبالقدر الذي أصبحت فيه التجارة الحرة اليوم أولوية للدول، استخدمت الدول السيطرة على حدودها لتسهيل دخول الموارد وخروجها في فترات سابقة. وفي هذه الحالة المعاصرة، عملت بعض الدول، وبشكل مقصود، على تجريد حركة النشاط الاقتصادي من طبيعتها السياسية، ومع ذلك ما يزال البعض يدعي أن هذه الخيارات كانت نتيجة لانحدار سيادة الدول. ولكن من المعقول أيضاً القول إن

الدول عمدت إلى ذلك من أجل أن تعزز مقومات القوة الوطنية، ونسقت سياساتها لضمان انسيابية التجارة عبر أقاليم عديدة.

وهذا ما يجعل التمييز بين المجالات السياسية والمجالات الاقتصادية في المرحلة المعاصرة أمراً سهلاً؛ فمجال الاختيار الاقتصادي المتميز من مجال القسر السياسي ليس، كما تقول الليبرالية، طبيعياً وغير – تاريخي، ولكنه من إنتاج التاريخ، وظهر بفضل تطور الممارسة الدولية، أي من إنتاج الأفعال المقصودة للدول. ففي العصور الوسطى، مثلاً، «كان العمل العسكري والكفاح السياسي والاقتصادي متطابقين، وكانت الرغبة في زيادة الثروة على شكل أرض تماماً مثل توسيع السيادة الإقليمية وزيادة القوة العسكرية»^(٥٦). والتمييز المعاصر بين مجال الدولة – السياسة – والاقتصاد هو بذاته من إنتاج المنظومة الدولية المعاصرة والسلطة السياسية الممنوحة لها بواسطة مؤسسة السيادة. والشيء ذاته يمكن رؤيته في مجال انتقال البشر^(٥٧). فمع انتهاء اهتمام المركنتيليين بمنع انتقال العمالة الماهرة في القرن التاسع عشر، تخلت الدول عن تقييد تحركات الأشخاص عبر حدودها. ومنذ منتصف العام ١٨٠٠م حتى العام ١٩١٤م، ظهر نظام معقد لتحركات البشر عبر أوروبا وبعدها عبر الأطلسي، حيث عملت الدول المصدرة على تشجيع الهجرة الخارجية بينما استقبلت الدول الأمريكية وأستراليا موجات ضخمة من العمالة المهاجرة. ولكن في المرحلة المعاصرة انعكست هذه السياسات المتعلقة بالهجرة، حيث تتبع الدول حالياً سياسات تجاه تحركات البشر والعمال والهجرة تخالف تلك السياسات التي تتبعها تجاه تحركات التجارة ورؤوس الأموال بشكل عام^(٥٨).

يشير هذا التمييز وتلك الأمثلة، عند إمعان النظر في الدولة وسيادتها، إلى ثلاثة أمور مهمة.

الأمر الأول، بدلاً من التركيز المفرط على الحدود الإقليمية وأهميتها الرمزية، فإنه من الأفضل أن ننظر إلى الدولة على أنها «مؤسسة» لتحديد حدود ما تعدّه سياسياً من مجالات الأنشطة المختلفة وتقريره والمحافظة عليه^(٥٩). وبحسب هذه المقاربة، يتمثل الدور الأساسي للدولة في هذا السياق في حقها في تعيين حدود واضحة حول تلك الأنشطة والأشخاص الذين تزعم سلطة مطلقة عليهم.

الثاني، إذا ما نظرنا إلى السيادة بحسب وجهة نظر منظومة الدول، فإن هذا التعيين

Norbet Elias, *Power and Civility: The Civilizing Process* (New York: Pantheon, 1982), vol. 2, p. 43. (٥٦)

Stephen Castles and Mark J. Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (New York: Guilford Press, 1993). (٥٧)

(٥٨) تتم مناقشة هذه القضايا بشكل أكثر تفصيلاً في بحث آخر بعنوان: «العولة والاعتماد الدولي المتبادل: وجهة نظر واقعية».

John Gerard Ruggie, «Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations», *International Organization*, vol. 47 (Winter 1993), pp. 139-174. (٥٩)

يعمل بوصفه طريقة لاعتراف الدول بمجالات وحدود مزاعم بعضها البعض، وهو ما يشير إلى الجانب الدولي التبادلي للسيادة. وما يميز السيادة بهذا المعنى هو أن هذه السلطة السياسية متعددة الأوجه، ويتم الاعتراف بها على أنها كذلك، أي أن الدول تعترف، وبشكل متبادل، بالسلطة السياسية بعضها لبعض، وهو الأمر الذي يعني أن الحدود بين المجالات (السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية... إلخ) ليست خاضعة للسياسة المحلية، أو أنها موضوعات حصرية للسياسة المحلية فحسب، ولكنها خاضعة أيضاً للعلاقات بين الدول. وباختصار، تؤسس الدولة حدوداً داخل مجال سلطتها، مقررة بموجبها أنواع الأنشطة التي سوف تديرها بشكل مباشر، وتلك الأنشطة التي ستسمح بإدارتها وتنظيمها دون تدخل مباشر من قبلها. ويظهر هذا التحديد من الأهداف والمسؤوليات التي تقبلها الدولة في وقت معين، ويظهر في «المشروع» الذي تقوم به مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الخاضعين لحكمها والمسؤولة عنهم. وستكون التحركات ذاتها عبر الحدود مجالاً للسيطرة المباشرة للدولة أو التفويض، اعتماداً على أهداف الدولة السياسية، وهذه الأهداف تتغير من وقت إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

الثالث، يشير هذا التمييز إلى أن مدى السيادة ليس مرتبطاً بشكل أساسي وحصري بالحدود الإقليمية للدولة، وأن الطريقة التي تكون فيها ممارسة السيادة مرتبطة بالإقليم تتغير من وقت إلى آخر ومن مجال إلى آخر. باختصار، مع وجود السيادة، تزعم الدول، ويتم الاعتراف بها، على أن لها سلطة تعريف وتحديد ما هو السياسي، أي الكينونة السياسية التي تُعدّ موضوعاً لقسر الدولة^(٦٠). وهذا لا يعني أن الدول لا يمكنها تخويل السلطة لمؤسسات أو فاعلين آخرين، ولكن يعني أنه حالما يتم تخويل هذه السلطة، فإنه لا يتم التعامل معها على أنها سياسية، بل تصبح اقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية، وهكذا.

ولكي تتضح فكرة تحديد حدود السلطة السياسية وتعيينها، لننظر مثلاً إلى تعريف دولة الولايات المتحدة لقضايا التبغ والمخدرات؛ فالدولة المركزية الأمريكية لا تمتد سلطتها السياسية إلى إنتاج التبغ وبيعه واستهلاكه، حيث لا يتم تفعيل قسر الدولة إلا في موضوع تنظيم التدخين في الأماكن العامة. وعلى العكس من ذلك، نجد أن كل جهاز الدولة تقريباً موجّه إلى القضاء على إنتاج الكوكايين وتوزيعه واستخدامه^(٦١).

وهذا التصور المفاهيمي للسيادة بوصفها مؤسسة تقدم للدولة السلطة السياسية، سلطة التفويض وسلطة تعيين حدود ما يُعدّ سياسياً، يقودنا إلى ضرورة توضيح جانب آخر لمفهوم

(٦٠) Alan Wolf, *Whose Keeper?: Social Science and Moral Obligations* (Berkeley, CA: University of California Press, 1989), pp. 1-23.

(٦١) Thompson, «State Sovereignty in International Relations: Bridging the Gap between Theory and Empirical Research,» p. 222, and E. Nadelmann, «Global Prohibition Regimes: The Evolution of Norms in International Society,» *International Organization*, vol. 44 (1990), pp. 479-526.

السيادة يتجاهله أنصار طرح العولمة عادة. يتعلق هذا الجانب بتعريف السلطة السياسية للدولة على أنها تعني الحق الحصري في صنع القوانين والقواعد داخل الدولة. وهذا المعنى الثاني للسلطة تتم مقارنته بمفهوم السيطرة/التحكم الذي يعني القدرة على تطبيق هذه القواعد والقوانين، أي القدرة على فرض الالتزام بالقوانين المصنوعة بواسطة سلطة الدولة السيادية. والفرق الذي يجب توضيحه هنا هو الفرق بين زعم الحق الحصري في صنع القواعد القانونية وبين القدرة على فرض هذا الزعم أو تطبيقه (التحكم).

تكمُن أهمية الفرق بين السلطة والتحكم في أنه يُعدُّ ضرورياً من أجل قياس سيادة الدولة. فالسلطة، كما يقترح الفهم الثاني المقدم سابقاً، تعتمد في جزء منها على الاعتراف الدولي التبادلي، بينما يعتمد التحكم على توفر قدرات وإمكانات ملموسة تمكن الدولة من مراقبة وفرض الالتزام بالقواعد القانونية التي تمت صانعتها بواسطة السلطة. فمثلاً، ما زالت بعض الدول الأفريقية الجديدة، التي لا تُعدُّ سيادية من الناحية الإمبريقية، تُعدُّ ذات سيادة بفضل اعتراف منظومة الدول بمزاعمها السيادية، ولكن نجد مع ذلك أن قدراتها على فرض الالتزام بقوانين السلطة أمراً مشكوكاً فيه^(٦٢). فالمشكلة الرئيسية في تعريف السيادة وقياسها ربما تكون في فهم العلاقة بين السلطة من جهة والسيطرة/التحكم من جهة أخرى؛ فقد تظهر العلاقة على أنها إيجابية وطردية، إذ زاد التحكم (بقياسه عن طريق القدرات المتوفرة للدولة)، اتسع مدى السلطة (أو السيادة)، أو العكس. ولهذا، من المهم التأكيد هنا أن ادعاء دولة معينة بالسلطة السيادية في سياق معين لا يستلزم بالضرورة قدرة هذه الدولة على فرض هذا الادعاء وتطبيقه. ففي أوقات مختلفة، وبين دول مختلفة، تتغير قدرة الحكومات على تحقيق غايات وأهداف اقتصادية معينة، أو قدرتها في السيطرة على تحركات البشر، أو التأثير في خيارات حكومات أخرى. وهذه القضية مهمة جداً عند محاولة تقييم تأثير التغير الاقتصادي والاجتماعي على سيادة دولة معينة أو مجموعة من الدول. فهنا يجب ألا نخلط بين القدرة المتناقضة لحكومة معينة في السيطرة على العمليات والتغيرات الاجتماعية وبين الانتقاص الذي قد يتعرض له سيادتها كحكومة. بالطبع ستصبح السيادة بلا معنى في حالة فقدان الدولة قدرتها على التصرف بفاعلية – مثلما هو حاصل في بعض الدول الأفريقية – ولكن يبقى من الأفضل لنا أن نفهم العلاقة بين سلطة الدولة وقدرتها على أنها عملية بالغة التعقيد وذات طبيعة دياكتيكية تكون فيها مزاعم السيادة وتلك الاستراتيجيات التي تتبع لتطبيقها دائماً في حالة تغير وتعديل استجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة داخل الدولة.

ما يفيد هذا الطرح هو أننا يجب أن نأخذ، وبشكل أكثر جدية، طرح روجي (Ruggie) بضرورة الفصل بين السلطة والقدرات أو القوة عند مناقشتنا لمفهوم السيادة^(٦٣). وفي

(٦٢) Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, «Why Africa's Weak States Persist: The Empirical and the Judicial in Statehood,» *World Politics*, vol. 35 (1982), pp. 1-24.

(٦٣) Ruggie, «Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations».

الحقيقة إن هذه الخاصية للسيادة هي التي تعيننا على فهم لماذا يجب ألا أن تكون سلطة الدولة في حالة تطابق مع الحدود الإقليمية لمجموعة سياسية معينة؟ فتأكيد سيطرة الدولة المطلقة وتحكمها في مرور الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال والأفكار عبر الحدود يُعدّ فقط استراتيجية واحدة يمكن للدول استخدامها لتحقيق غاياتها، خصوصاً عندما يتطلب الأمر منها تأكيد سيطرتها على قوى تعمل على مستوى عالمي. ومن أجل أن تحقق الدولة الغايات التي تريد تحقيقها داخل إقليمها، فإنه يمكنها أن تقرر طواعية السماح بمشاركة دول أخرى في ممارسة بعض من عناصر أو جوانب سلطتها السيادية – مثلما فعلت الدول في المنازعات التجارية داخل منظمة التجارة العالمية أو في بعض جوانب صنع السياسة البيئية. فالقول إن السيادة تحيل إلى دور الدولة في تشكيل مجموعة سياسية تكون فيها سلطتها هي السلطة العليا والمطلقة، لا يقول لنا بالضبط: ما هي موضوعات تلك السلطة وحدودها؟ وكيف تتم ممارستها؟ أو كيف تتأثر بالتغيرات الحديثة والمتسارعة في بنية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية؟

ما الذي يقوله لنا هذا التمييز في ما يتعلق بتأثيرات العولمة المختلفة في سيادة الدولة الوطنية؟ باختصار، إن ما يفيد به هذا التمييز بين سلطة الدولة وقدرتها على فرض هذه السلطة (السيطرة/ التحكم) هو أن العولمة وآثارها المختلفة قد تغير بالفعل من مدى سلطة الدولة ومن مدى سيطرتها بحسب الموضوعات والقضايا ولكنها لا تغير من محتواها أو جوهرها. فالمدى الذي تصل إليه سلطة الدولة قد زاد في بعض القضايا وانحسر في قضايا أخرى. والقادة السياسيون، وعلى مر التاريخ الدولي، كانوا، وما زالوا، يدركون أن فعالية سلطتهم السياسية يمكن تعزيزها، مثلاً، بتجنب تلك القضايا التي لا يستطيعون حلها، أو ربما بتحويلها إلى مؤسسات أخرى، وهي الممارسة الشائعة في التاريخ الطويل للمنظومة الدولية. فمثلاً، بدءاً من سلام وستفاليا، اختار قادة الدول التخلي طواعية عن سيطرتهم على موضوع الدين؛ لأنه أثبت أنه كان أمراً مثيراً للخلاف. فالقناعة التي سادت في معاهدات وستفاليا تمثلت في قبول الدول لحقيقة أن الإبقاء على الدين داخل حدود سيطرة الدولة من شأنه أن يقوض الاستقرار السياسي للدولة في المدى الطويل. وعلى العكس من الدين، نجد أن السياسة المالية كانت إحدى القضايا التي ازداد فيها مدى سلطة الدولة بشكل كبير. فقبل القرن العشرين لم يكن للدولة القدرة الإدارية ولا الرغبة السياسية في إدارة سياسات مالية مستقلة. ومحاولة منتصف القرن العشرين من أجل السيطرة على الشؤون المالية، المصاحبة للاقتصاديات الكينزية، انقلبت الآن بسبب تدفق رأس المال القصير المدى، وعجز بعض الدول عن السيطرة على التضخم. وباستثناء بريطانيا، قامت الدول الأوروبية الرئيسية بإنشاء سلطة مالية واحدة، ولمواجهة التضخم المتكرر لاقتصادها قامت الإكوادور بتبني الدولار الأمريكي كعملة رسمية لها منذ العام ٢٠٠٠م. ولكن على الرغم من أن تدخل الدول في الدين وفي الشؤون المالية قد انحسر، فإن نشاط الحكومة بشكل عام، كما ينعكس في فرض الضرائب والمصاريف الحكومية، قد ازداد كنسبة من الدخل القومي بدءاً من خمسينيات القرن الماضي في معظم الدول المتقدمة اقتصادياً؛ إذ

يبدو أن مشاريع الدولة المتعلقة ببرامج الرفاه الاجتماعي مصاحبة بشكل مطرد لاندماج تلك الدولة في الاقتصاد العالمي^(٦٤).

لقد كان جوهر دولة الرفاه في فترة ما بعد الحرب يكمن في قدرة الدولة على عزل وحماية عناصر وجوانب معينة من الحياة الاقتصادية عن تأثيرات قوى السوق، بينما تعمل في الوقت نفسه على تشجيع جوانب أخرى من السوق وتعزيزها. وهذا لم يكن يعني فقط تقديم برامج الرفاه الاجتماعي، مثل المحافظة على مستويات مقبولة ومستمرة من التوظيف، وتأسيس شبكات الأمن الاجتماعي والبرامج التقاعدية، وتقديم ضمان اجتماعي وصحي والعناية بالفقراء، بل كان يعني أيضاً تنظيم العمل وفقاً للمصلحة العامة، ووفقاً لما يشجع ويحقق النمو الاقتصادي، وحماية الصناعات الاستراتيجية، ودمج الحركات العمالية داخل العمليات الاقتصادية من أجل استقرار الأجور، وإنقاص الحواجز أمام التجارة الدولية، وهكذا.

ولهذا كان ينظر إلى التوسع في وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية على أنه جزء مهم من «التحديث» السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية. ولكن هذا الجمع بين التراخي في التنظيم المحلي والانفتاح العالمي بدأ مرة أخرى في التآكل منذ الستينيات بسبب ارتفاع التكاليف البنيوية المحلية التي تفرضها هذه البرامج (الأزمة المالية للدولة)، وكذلك النتائج البنيوية المترتبة على التجارة الخارجية والتعاملات المالية الدولية المتزايدة^(٦٥). ولذلك أصبح من الواضح أن أزمة دول الرفاه تكمن في تناقص قدراتها على عزل اقتصاديات الوطنية عن تأثيرات الاقتصاد العالمي وقواه، وكذلك في الجمود والتضخم اللذين ينتجان عندما تحاول فعل ذلك. ومنذ ذلك الوقت شهد العالم ظهور دولة مختلفة عن دولة الرفاه، وهي «دولة المنافسة»^(٦٦). فبدلاً من محاولات دولة الرفاه السابقة لعزل أنشطة اقتصادية معينة عن تأثيرات السوق، بدأت دولة المنافسة في العمل على زيادة فاعلية السوق من أجل أن تجعل الأنشطة الاقتصادية داخل الإقليم الوطني أكثر تنافسية على المستوى العالمي. وأهم الآليات الرئيسية التي تتبعها دولة المنافسة لتحقيق تلك الغاية تشتمل على تخفيض المصروفات الحكومية لتشجيع الاستثمار الخاص، وتقليل القيود على الأنشطة الاقتصادية وبالذات على الأسواق المالية. وبهذه الطريقة أصبحت دولة المنافسة – وبشيء من المفارقة – هي الوكالة الرئيسية للعمولة. ولكن صعود دولة المنافسة داخل اقتصاد عالمي مزدحم وأقل تجانساً ربما يفسح المجال لمفارقة أخرى. ففي أثناء محاولاتها لزيادة القدرة التنافسية لأنشطتها الاقتصادية، تخلت الدول طواعية عن العديد من وسائل

Hirst and Thompson, *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*. (٦٤)

James O'Connor, *The Fiscal Crisis of the State* (New York: St. Martin's, 1973). (٦٥)

Philip G. Cerny, *The Changing Structure of Politics: Structure, Agency and the Failure of the State* (٦٦) (London: Sage, 1990), chap. 8.

السياسة العامة الحيوية. فالجدل، على سبيل المثال، يدور حالياً حول ما إذا كان يجب أن تعود السيطرة على رأس المال إلى الدولة أو أن الدولة ما زالت قادرة على أن تمارس سياسات مالية للسيطرة على التضخم دون أن تتسبب في نتائج كارثية^(٦٧).

وهكذا بدأت السياسات والوظائف الاجتماعية السابقة في التناقص في المرحلة الحالية. فأصحاب العمل أصبحوا اليوم أقل استعداداً لدفع فوائد ومخصصات الأمن الوظيفي والتقاعد، ويعود السبب جزئياً إلى المنافسة المتصاعدة، كما يعود إلى أن قدرتهم على التحرك الدولي تجعلهم أقل اعتماداً على قوة العمل المحلية. وأصبحت الحكومات اليوم أقل قدرة على المحافظة على شبكات الأمن الاجتماعي بسبب فقدانها جزءاً من الضرائب بفعل تحركات الشركات ورؤوس الأموال دولياً. كما أدى الهجوم الأيديولوجي على دولة الرفاه إلى عجز الكثير من الحكومات عن الاستجابة للكثير من الحاجات المحلية لاقتصاد أصبح مندمجاً بشكل دولي. وبهذه الطريقة أصبحت «دولة المنافسة» تشكل الوكالة الرئيسية للعولمة.

وهكذا، يمكن القول، وباختصار، إن وظائف الدولة وسلطانها وسيطرتها يتم تشكيلها وإعادة تشكيلها باستمرار من أجل التعامل مع حقائق العالم المتغيرة. وتقوم الدول بذلك عن طريق وضع استراتيجيات وضوابط دولية تضمن بموجبها الإدارة الفعالة لعدد متزايد من القضايا عبر الحدودية التي تظهر بصورة منتظمة. فالواقع هو أن العولمة لم تؤدّ إلى تآكل سيادة الدولة ولكنها شجعت على تطوير مجموعة من استراتيجيات التكيف التي تتبناها الدولة للتعامل مع المتغيرات الجديدة. تأسيساً على ذلك، فإن قوة الحكومات الوطنية وسلطانها لم تتقلصا، بالضرورة، بسبب العولمة، بل إنهما على العكس من ذلك تتعرضان لإعادة التشكيل استجابة لتعدد عمليات الحكم وتشابكها في عالم أكثر ارتباطاً^(٦٨). وهكذا يظهر تأثير العولمة في التغير السياسي الذي يطرأ على الدول. فالدولة ذاتها، على الرغم من استمرار أهميتها، تم تحويلها، ولكنها كانت وما زالت إحدى القوى الرئيسية الدافعة للعولمة. فمثلاً أن الأشكال التاريخية السابقة للعولمة كانت مرتبطة بأنواع معينة من تكوين الدولة وتحويلها، فإن عمليات العولمة المعاصرة هي الأخرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمليات تحول وإعادة تشكيل قوة الدولة الوطنية الحديثة وسلطانها في ما يتعلق بوظائفها ودورها وسلطانها واستقلالها وسيادتها. وما نقصده بالتحويل هنا هو التغير الجوهرى في الأهداف التنظيمية والعمليات المؤسسية داخل أبنية

Ethan Barnaby Kapstein, *Governing the Global Economy: International Finance and the State* (٦٧) (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994); Eric N. Helleiner, «Post-globalization: Is the Financial Liberalization Trend Likely to be Reversed?», in: Robert Boyer and Daniel Drache, eds., *States against Markets: The Limits of Globalization*, Innis Centenary Series (London; New York: Routledge, 1996), pp. 193-210.

Kristen Nordhaug, «Globalization and the State: Theoretical Paradigms», *European Journal of Development Research*, vol. 14, no. 1 (June 2002), pp. 11-12.

الدولة ذاتها، حيث «دولة الرفاه» استُبدلت بدولة المنافسة^(٦٩). وهذا الأمر يخلق دوراً جديداً للدولة على أنها هي المطبق الرئيسي للقرارات التي تظهر في السوق العالمية وفي النظم العابرة للقوميات.

وفقاً لهذا التصور يمكن القول في نهاية الأمر إن الدولة الوطنية ما زالت على قيد الحياة، وهي لم تنتهِ، وما هو حاصل لا يعدو أن يكون تحولاً في دورها. فاليوم أصبح شعب الدولة يمارس حياته دون تلك الخدمات العامة والترتيبات التوزيعية التي كانت توفرها دولة الرفاه. ذلك أن الترتيبات العامة الجديدة لا تهدف إلى إعادة ترتيب الدولة وتنظيمها وفقاً لمطالبات القطاع الخاص فحسب، وإنما تهدف أيضاً إلى استبدال الخدمات التي كانت تقدمها الدولة بتلك التي يقدمها القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يتمثل الهدف الرئيسي لفواعل الدولة في العمل على تخفيض التضخم من أجل المحافظة على ثقة المجموعة المالية الدولية، ومن أجل المحافظة على مستوى عال من المنافسة. والنتائج واضحة في كل مكان تقريباً؛ ففي اليابان بدأت الشركات تعطيل ممارسة ما بعد الحرب والمتمثلة في توفير وظائف دائمة، وهي تُعدّ من أهم المؤسسات الاجتماعية اليابانية. وفي فرنسا وألمانيا، ما زالت الاتحادات العمالية وغيرها تصارع ضد محاولات الحكومة خفض مخصصات التقاعد. والدول النامية في أمريكا اللاتينية تتنافس في لبرنة التجارة، وتقليل ضوابط اقتصادياتها، وتخصيص القطاع العام. وهنا يمكن فهم المعارضة العالمية للعولة بسبب مخالفة الأخيرة للممارسات والمؤسسات الاجتماعية ذات التاريخ الطويل.

(٣) الوظيفة التشكيلية للسيادة

ما يبدو واضحاً من هذا التضاد بين السيادة الوطنية والسيادة القانونية الرسمية وبين السيادة بوصفها سلطة والسيادة بوصفها سيطرة هو أن جزءاً من هذا الطرح الذي يقول بـ «تآكل» السيادة أو انحسارها يعود إلى تركيز أنصار طرح العولة على الجانب المحلي للسيادة وتجاهلهم جانباً آخر مهماً، وهو الجانب «الدولي». ويعود هذا التجاهل في جزء منه إلى انحسار مفهوم السيادة في الفلسفة السياسية، التي استمرت فترة طويلة في معاملة مفهوم السيادة على أنه مفهوم يخص علاقات المجتمع – الدولة ويحدث في فراغ دولي، أي ليس له جانب دولي، ولذلك يجب تجاهله^(٧٠)، فمثلاً، سبق أن جادل ماريتان (Maritain) بأنه «يجب على الفلسفة السياسية أن تلغي السيادة ككلمة وك مفهوم...»^(٧١). فبالقدر الذي

(٦٩) Philip Cerny: «The Limits of Deregulation: Transnational Interdependence and Policy Change», *European Journal of Political Research*, vol. 19 (March-April 1991), pp. 173-196, and «Globalization and the Changing Logic of Collective Action».

(٧٠) R.B.J. Walker, *State Sovereignty, Global Civilization, and the Rearticulation of Political Space*, World Order Studies Program Occasional Paper; no. 18. (Princeton, NJ: Princeton University Center of International Studies, 1988).

(٧١) Jacques Maritain, «The Concept of Sovereignty», *World Politics*, vol. 44 (1950), p. 343.

أدى فيه ربط السيادة بـ «الشعب» إلى فشل ذلك المدخل لدراسة السيادة، كذلك ساهم تجاهل الجانب الدولي أو العوامل الخارجية ودورها في تعريف السيادة والدولة وتشكيلها في الهجوم المعاصر على المفهوم. وسيوضح الجزء التالي أن إظهار هذا التمايز بين المحلي والدولي، وكذلك التداخل بينهما، يُعدّان أمراً ضرورياً للحصول على تصور مفاهيمي دقيق للسيادة ولمعرفة مدى تأثيرها بالعملة واتجاهاتها المختلفة، ومن ثمّ لإظهار أهميتها بوصفها مؤسسة دولية تشكل البنية العميقة لمنظومة الدول المعاصرة.

وهنا تبرز إلى السطح قضية مهمة يجب مناقشتها لفهم أهمية ودور الجانب الدولي من مفهوم السيادة، ومن ثم طبيعته المركبة. عادة ما يتم تشويش معاملة الواقعيين ومنطري الاعتماد المتبادل الليبراليين للسيادة بتبنيهم وجهة نظر تكاملية عن الدولة القومية، ومن ثمّ إضفاء ذات الصفة وذات الخاصية على مفهوم السيادة، والمدخل البديل والأكثر فائدة من هذه النظرة التكاملية يمكن الحصول عليه من نظرية غيدنز (Giddens) وروجي بشأن السيادة^(٧٢)، وهي النظرية التي تركز على الجانب «الدولي» - التشكيلي للمفهوم. فالعلاقات بين الدول (ممارسات الدول السياسية والخطابية) تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الدولة السيادية ذاتها وتاماماً، وبالقدر نفسه، الدور الذي تقوم به العلاقات بين الدولة والمجتمع في تشكيل كل منهما. وهذا الدور التشكيلي للسيادة، الذي يتجاهله أنصار طرح العملة، هو ما سستم مناقشته في هذا الجزء لتوضيح أهميته عند إصدار الأحكام بشأن دور المفهوم وجدوى بقائه بوصفه مفهوماً محورياً في نظرية العلاقات الدولية.

يركز المدخل الذي يطوره روجي وغيدنز عند مناقشتهما قواعد المنظومة الدولية على أهمية الاعتناء بالدور وبالجانب التشكيلي للسيادة، بدلاً من أخذها على أنها تعني فقط سلطة الدولة الحصرية والمطلقة على إقليمها (الجانب المحلي). وما يحيل إليه الجانب التشكيلي هو جانب المنظومة الدولية الاجتماعي، الذي بدأ في تطويره مؤخراً أصحاب المدرسة النقدية والبنائية للعلاقات الدولية، وبالذات ألكسندر ونت في كتابه *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*^(٧٣). وفقاً لهذا المدخل، وبغض النظر عمّا إذا كانت السيادة الوستفالية تتم مخالفتها في السياسة الدولية بشكل معتاد أو بشكل نادر، وبغض النظر عمّا إذا كانت معاييرها تمارس تأثيراً في قرارات الدول، فإن مفهوم السيادة يحتوي على جانبٍ أعمق وأهم؛ على مجالٍ يعمل فيه المفهوم بشكل مختلف تماماً عمّا يقول به

Justin Rosenberg, «A Non- Realist Theory of Sovereignty?: Giddens' the Nation-State and (٧٢) Violence,» *Millennium*, vol. 19 (Summer 1990), pp. 249-259; Ruggie, «Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations;» Anthony Giddens: *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1991); *A Contemporary Critique of Historical Materialism*, 2 vols. (Berkeley, CA: University of California Press, 1985), vol. 2: *The Nation-state and Violence*, and *The Constitution of Society: Outline of the Theory of Structuration* (Berkeley, CA: University of California Press, 1986).

(٧٣) ونت، *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*.

مناصرو طرح تآكل السيادة. الجانب المقصود هنا هو الجانب التشكيلي للسيادة «بوصفها مؤسسة دولية» تحتوي على مجموعة من القيم والمعايير والمبادئ والقواعد التي تؤثر في سلوك الدول بشكل ذاتي – تبادلي، وكذلك تؤثر في البنية العميقة للمنظومة الدولية المعاصرة وتشكلها، وبالقدر الذي تشكل فيه هذه الدول.

من الواضح أن معظم جهود مناصري طرح العولة تدور حول موضوع «المخالفات» لمبدأ السيادة التي يقولون إنها تعمل في نهاية الأمر على تأكلها وانحسارها. ولكن وفقاً لهذا المدخل التشكيلي الذي يطوره البحث، فإن فكرة «المخالفة» بذاتها لن يكون لها معنى ولن تكتسب أي دلالة إلا إذا وُجدت دولٌ تعتقد أو تتوقع أن دولاً أخرى لها الحق في السيادة في المقام الأول. فـ «المخالفة» ككلمة لها معنى محدد ومحتوى معروف، وهي ذات دلالة معينة لن تتحقق إلا إذا وُجد أصلاً ما تتم مخالفته، أي ذلك الفهم والتوقع التبادلي والمشارك بين مجموعة الدول بأن تصرفاً معيناً تجاه أمر محدد يعتبر مخالفة وفقاً لقاعدة معينة مفهومة بشكل تبادلي ومشارك. وهكذا، فإن السؤال الذي يجب أن يثار هو: من أين يأتي هذا التوقع الذاتي التبادلي وهذا الفهم المشترك؟ إن ما تفعله الدول في مخالفتها للسيادة القانونية الدولية هو أنها إما ترفض الاعتراف بالدول الأخرى، التي لها شكل الدول والتي تتصرف مثل الدول، وإما أنها تمنح هذا الاعتراف لكيانات لم تكتمل فيها صفة الدولة، وإما أنها تخالف مزاعم هذه الدول في السلطة على إقليمها، وهي المزاعم المتفق عليها وفقاً لقواعد ومعايير معينة. وهنا نجد كرازنر يحيل إلى السيادة على أنها «نص أو خطة إدراكية» تعود إليها الدول «أحياناً» عند إدارة علاقاتها^(٧٤). ولكن إذا وُجد فعلاً مثل هذا النص في المنظومة الدولية، فمن أين جاء؟ وكيف اكتسب تلك المنزلة؟ يشير هذان السؤالان إلى وجود قواعد ومعايير معينة وعميقة يتم تحقيق فعاليتها وتأثيرها ليس فقط من خلال احترامها، وإنما أيضاً من خلال وظيفتها التشكيلية العميقة والتبادلية المتمثلة في تعريف الكيانات والقواعد الأساسية للمنظومة الدولية وتحديد (الدول)، وفي تحديد وتقرير ما يُعدُّ ملائماً أو مخالفاً في ممارسات أعضاء تلك المنظومة.

يطلق علماء الاجتماع على مثل هذه القواعد والمعايير، التي تقوم بهذا الدور وهذه الوظيفة العميقة، اسم القواعد التشكيلية^(٧٥). ولتوضيح دور هذه القواعد التشكيلية وكيفية

Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy*.

(٧٤)

Anthony Clark Arend, *Legal Rules and International Society* (New York: Oxford University Press, 1999); Christian Reus-Smit, «The Constitutional Structure of International Society,» *International Organization*, vol. 51 (Autumn 1997); David Dessler, «What's at Stake in the Agent-Structure Debate?,» *International Organization*, vol. 43 (Summer 1989); John R. Searle, *The Construction of Social Reality* (New York: Free Press, 1995); John Rawls, «Two Concepts of Rules,» *Philosophical Review*, vol. 64 (1955); Onuf, «Sovereignty: Outline of a Conceptual History;» Stephen A. Kocs, «Explaining the Strategic Behavior of States: International Law as System Structure,» *International Studies Quarterly*, vol. 38 (December 1994), and Antonio Cassese, *International Law in a Divided World* (Oxford: Oxford University Press, 1986), pp. 129-157.

عملها، نجدهم عادة يحيلون إلى قواعد لعبة الشطرنج؛ فالقواعد التشكيلية للشطرنج تُعرّف منطقة اللعب (لوحة اللعب) وتحددها، وتحدد عدد اللاعبين، وتعيّن التحركات التي يمكن لكل لاعب أن يقوم بها، وتلك التحركات التي لا يمكن القيام بها، أو تلك التي تخالف قواعد اللعبة، ويُربط هؤلاء اللاعبون وتلك القواعد داخل خطة أو فكرة متماسكة تشكل في مجملها ما يسمى «شطرنج». فدون هذه القواعد لا يمكن للعبة أن توجد أو أن تتحقق في المقام الأول؛ إذ إن القواعد التشكيلية هي التصميم المعماري لبنانية اللعبة؛ إنها تكييف البنية التي يقطنها اللاعبون ويتحركون داخلها، وبذلك تؤثر في سلوكهم. إنها وصف دقيق للآلية؛ إنها تخلق كياناً آلياً يتحرك أعضاؤه ويعملون معاً وفقاً لقواعد معروفة ومتفق عليها بشكل تبادلي.

وانطلاقاً من هذا المدخل، يركز البنائيون – في انتقادهم الواقعية الجديدة وأخذها للسيادة والفوضوية على أنها معطيات مسبقة وخارجية – على أن السيادة، بجانبها الداخلي والخارجي، تُعدّ خاصية مُشكّلة أو مبنية اجتماعياً. فبينما كانت السيادة، وكذلك الفوضوية، ينظر إليهما على أنهما معطيان بشكل مسبق وخارجي، أصبح ينظر إليهما الآن على أنهما «حقيقتان اجتماعيتان»^(٧٦)، أو كما يقول ألكسندر ونت «شكلان اجتماعيان» (أي بنيتان اجتماعيتان يتم إنتاجهما وإعادة إنتاجهما من خلال سلوك الدول وممارساتها). وهكذا، فإن السيادة لا تُعدّ صفة خارجية بالنسبة إلى المنظومة الدولية ولكنها صفة اجتماعية أنتجت من خلال ممارسات أعضاء هذه المنظومة. كما أنها ليست بالضرورة ثابتة أو لا يمكن انتهاكها، على الرغم من أن وضعها كحقيقة اجتماعية لا يعني أنها سهلة التغيير كذلك؛ فالحقائق أو الأشكال الاجتماعية تكتسب تلك الصفة لأنها تُعدّ حقائق يتم تكييف سلوك الآخرين على أساسها، لذلك فهي ذات خاصية مقاومة وصعبة التغيير. وهكذا، فإن القول إن السيادة وصيغها العلائقية – الهرمية المحلية والفوضوية الدولية – يتم تشكيلهما اجتماعياً يفتح مجالات جديدة ومختلفة لفهم العلاقات الدولية^(٧٧).

وما يُعدّ أساسياً بالنسبة إلى فهم البنائيين للسيادة هو تأكيد أن السيادة تأتي من «مكان ما»، وأنها، وفي أيّ مرحلة، يتم التأثير فيها بواسطة معايير وممارسات اجتماعية أخرى. وبهذه الطريقة يحدد علماء العلاقات الدولية البنائيون تلك القواعد والمعايير التي تشكل بنية المنظومة الدولية. وهذه القواعد ليست فقط قوانين ومؤسسات «المجتمع الدولي» التي توفر نظاماً وسلاماً أو عدالة بين الدول، ولكنها تعني، وبشكل أكثر أهمية، تلك القواعد التي «تخلق» أو توجد المنظومة في المقام الأول^(٧٨). وفي المنظومة الدولية المعاصرة،

Searl, Ibid.

(٧٦)

(٧٧) ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ص ١٠٦ – ١١٨.

Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics*.

(٧٨) المصدر نفسه، و

هذه القواعد التشكيلية هي التي تحدد الدول السيادية – لا بارونات ولا إمبراطوريات ولا كنائس – على أنها الكيانات السياسية المشروعة في المنظومة (الدول)، وتحدد واجباتها الأساسية على أنها عدم التدخل، وعدم الاعتداء، والمحافظة على المواثيق، والالتزام بالمعاهدات، وغيرها. وهذه القواعد والمعايير هي التي تُحدد من يملكون السلطة السياسية وتُعرفهم، وأهم امتيازات هذه السلطة متفق عليها في الغالب بين الدول في المنظومة، ويعترف بها كذلك المواطنون داخل هذه الدول. إذاً، هذا الاعتراف الخارجي والإجماع الداخلي هما اللذان يمنحان سيادة الدولة^(٧٩).

واستناداً إلى تصور بنية المنظومة الدولية على أنها في جانب مهم منها تحتوي على مثل هذه المعايير والقواعد المقبولة من جميع الدول، نجد أن روجي وأشلي يعملان على إيضاح الطبيعة التاريخية والمتنوعة للسيادة، وكذلك طبيعتها الذاتية – التبادلية، ويجادلان بأن السيادة ليست خاصة «لا – تاريخية» للدولة، ولكنها طريقة لتنظيم السياسة العالمية وسمة خاصة بالمنظومة الدولية المعاصرة. فالسياسة العالمية (أو على الأقل الأوروبية) في القرون الوسطى لم تكن مؤسسة على مبدأ السيادة وإنما على مبدأ التبعية (فقدان حرية تقرير المصير). وهنا نجد أن روجي يؤكد في انتقاده للواقعية الجديدة أن تصور والتز لمفهوم البنية يُعدُّ تصوراً ثابتاً ولا يمكنه أن يشرح التغيرات التي تحدث في المبدأ المنظم، وفي مستوى الاختلاف الوظيفي من المنظومة الإقطاعية إلى منظومة الدول الحديثة. ويصف روجي تبعية منظومة العصور الوسطى بالطريقة التالية: «كانت هذه المنظومة «دولية»...، لم يكتسب التمييز بين المجالات السياسية «الداخلية» والمجالات السياسية «الخارجية»، «وبحدود» واضحة، أي معنى حتى وقت متأخر... وكانت الطبقة الإقطاعية الحاكمة تتمتع بقدرة عالية على الحركة وبطريقة غير مسبقة – قادرة على السفر والحركة واستلام الحكم من أحد أطراف القارة إلى الطرف الآخر دون أي تردد أو أي صعوبة لأن الأقاليم العامة مثلت امتداداً للملكيات الخاصة»^(٨٠).

وعلى العكس من تبعية العصور الوسطى، تعمل السيادة في المنظومة المعاصرة على التمييز بين الوحدات على أساس من المجالات المختلفة والمنفصلة قضائياً، والمؤسسة على إقليمية محددة وثابتة^(٨١). وهنا يجادل روجي بأن منظري الواقعية الجديدة لا يستطيعون شرح هذا التحول في طبيعة المنظومة الدولية من التبعية إلى السيادة، وهو التحول الذي يقول إنه «أهم تغير سياقي في السياسة الدولية في هذه الألفية»^(٨٢).

Jackson, ed., *Sovereignty of the Millennium*.

(٧٩)

John Gerard Ruggie, «Continuity and Transformation in the World Polity: Toward a Neorealist Synthesis», *World Politics*, vol. 35 (1983) pp. 274-275, and Richard Ashley, «The Poverty of Neorealism», *International Organization*, vol. 38 (1984), pp. 225-286.

Ruggie, Ibid., p. 280.

(٨١)

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

أما أشلي فيضيف إلى تحليل روجي أهمية رؤية الطبيعة العلائقية أو العملية المتأصلة في مفهوم السيادة والتي تبين جانبها التشكيلي. فالسيادة «لا تتضمن امتلاك الذات وإقصاء الآخرين فحسب، ولكنها تحتوي أيضاً على تقييد الذات في مواجهة الآخرين؛ لأن سلطتها تستلزم وبشكل مسبق الاعتراف بالآخرين، والذين باعترافهم هم أيضاً، يوافقون على أن يتم إقصاؤهم»^(٨٣). ومن ناحية منطقية بسيطة، فإن زعم إقصاء الآخرين يفترض، وبشكل مسبق، وجود أولئك الآخرين الذين يطبق هذا الزعم تجاههم. ولهذا، فإن السيادة هي ما يجعل الوحدة الإقليمية مؤهلة للمشاركة في العلاقات الدولية^(٨٤). لذلك، فإن السيادة هي في نهاية الأمر، عبارة عن منتج للإجماع الذاتي التبادلي بين قيادات الدول؛ فالسيادة هي ما يقول رجالات الدول، وبشكل جماعي وتبادلي، إنه سيادة.

والسيادة بهذا الشكل – بوصفها مؤسسة تشكيلية – تقوم أيضاً بدور مهم يتمثل في أنها تحدد وتقرر منطق وكيفية ما يُعدُّ ملائماً في المنظومة الدولية. وهنا نجد أن مفهوم السيادة يمثل صلب محاولة ألكسندر ونت إثبات آلية «التأهيل الاجتماعي» كصفة رئيسية للسياسة الدولية^(٨٥). فبالنسبة إليه، تقرر منظومة سيادة الدولة منطق وكيفية ما يُعدُّ ملائماً^(٨٦). هذا المنطق وتلك الكيفية تتبعهما الدولة عادة، كما يقول ونت، ليس لأنها عرضة للقسر أو مرغمة على ذلك (كما تقول الواقعية الجديدة)، أو لأنها تقوم بحسابات نفعية معينة لمصالحها المادية (كما تقول الليبرالية الجديدة)، ولكن لأن هذا المنطق وتلك الملاءمة تم تذيبتها واستيعابها من قبل الدولة على أنها مشروعة وشرعية بذاتها. ولهذا يُعرّف ألكسندر ونت منظومة سيادة الدولة المعاصرة، التي يعيدها إلى «سلام أقسبرغ» ومعاهدة وستفاليا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، على أنها منظومة ذات طبيعة لوكية (نسبة إلى لوك) وليست هوبزية (نسبة إلى هوبز). إن ما يقصده ألكسندر ونت بذلك هو أن الدول ينظر بعضها إلى بعض ويتصرف تجاهه كمنافس وليس كعدو. فقد تتحدى الدول بعضها بعضاً وقد يحارب بعضها بعضاً، ولكنها تعترف بحق كل منها في الوجود. «حالما تعترف الدول بسيادة بعضها البعض كحق»، يقول ألكسندر ونت، «عندها نستطيع أن نتحدث عن السيادة ليس فقط بوصفها ملكية لدول معينة وإنما بصفتها مؤسسة تشترك فيها جميع الدول. وصلب هذه المؤسسة هو التوقع المشترك بأن الدول لن تصادر حياة أو حرية بعضها بعضاً»^(٨٧). ومثلما يفعل روبرت جاكسون (Robert Jackson)، يقول ألكسندر ونت إن وجود العديد من الدول الضعيفة وحياتها يبدوان غير قابلين للشرح إلا إذا كانت الدول القوية مقيدة بمعايير معينة تعوقها أو تمنعها من قتل منافسيها الأضعف وإزالتهم.

Ashley, Ibid., pp. 272-273.

(٨٣)

Alan James, «Comment on J. D. B. Miller,» *Review of International Studies*, vol. 12 (1986), pp. 91-93. (٨٤)

(٨٥) ونت، *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية*، ص ١٥١-١٥٢.

James March and Johan Olsen, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (٨٦) (New York: Free Press, 1988), pp. 22-26.

(٨٧) ونت، المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

فمخالفة القواعد التي تشكل العلاقات الدولية لا تلغي الطبيعة التكوينية لهذه القواعد، ولا تلغي أهميتها ودورها في المنظومة، وبذلك لا تبرر القول بتأكلها. ومرة أخرى نجد أن مفهوم المخالفات يستلزم مسبقاً وجود كيان أو شيء تتم مخالفته؛ فبغض النظر عن عدد المرات التي تتعرض فيها الدول للتدخل، فهي تبقى دولاً ومشكلة بهذه الطريقة بواسطة القواعد التي تعرّف الدول وتحدد امتيازاتها وحقوقها. وحتى إذا ما تعرضت الدول للغزو والإخضاع، فإن الدول الأخرى ما تزال تشكل المنظومة، ومعظم هذه الدول سوف تعتبر هذا الغزو مخالفة لقواعد المنظومة. وفي الحالات التي ترفض فيها الدول الاعتراف بكيان معين كدولة، يكون رفضها مفهوماً فقط بسبب وجود قواعد مشتركة تحدد الاعتراف في المقام الأول، وتعطي قوة لرفض الاعتراف.

خاتمة

هل تعني المخالفات الناتجة من قوى العولمة أن السيادة في حالة تآكل أو انحسار، الأمر الذي يحتم إزاحتها عن موقعها الرئيسي عند التنظير بشأن السياسة الدولية؟ لقد كان هذا هو السؤال الرئيسي الذي حاول البحث مناقشته من أجل النقد، ومن أجل معرفة فعالية مفهوم السيادة في محاولات التنظير بشأن العلاقات الدولية، وهو سؤال مهم إذا ما نظرنا إلى حيوية وأهمية المفاهيم التي يهاجمها مناصرو طرح العولمة. فكم من المخالفات تحتاج السيادة حتى نقول إنها لم تعد نظاماً مستقراً أو إنها لم تعد مسألة تحليلية مفيدة؟ هل يوجد معيار جيد ومقبول للحكم على نوع معين من أنواع المخالفات؟

في الحقيقة يبدو أن أهمية بعض المخالفات التي يقول بها مناصرو طرح العولمة مشكوك فيها؛ فهم لا يميزون بين المخالفات القانونية والمخالفات الواقعية. هل بعض المخالفات تُعدُّ ذا أهمية فقط لمجرد قيمته الرمزية وليس بوصفه من القيود المهمة والحقيقية على السلطة الدستورية للدولة؟ فمثلاً يعترف كرازنر بأن اتفاقات حقوق الأقليات في القرنين التاسع عشر والعشرين – على الرغم من أنها خالفت السيادة الوستفالية للدول الأوروبية الشرقية – كان لها القليل من التأثير في معاملة هذه الدول لأقلياتها^(٨٨).

إن ما يبدو واضحاً مما سبق هو محدودية المداخل التنظيرية التي ينطلق منها مناصرو طرح العولمة لشرح وفهم الحالات التي تتم فيها مخالفة السيادة الوستفالية. فتلک المداخل لا توفر فهماً ملائماً لسيادة الدولة الوطنية، ولما تبديه هذه السيادة من مرونة عالية وقدرة على التكيف في مواجهة ظروف السياسة الدولية المتغيرة.

الأول، بدلاً من النظر إلى النموذج الوستفالي للسيادة على أنه معيار ثابت تُعدُّ فيه الإقليمية والاستقلال وصفاً دقيقاً لمعظم الدول، أو على أنه مسألة تحليلية تأخذ صناع

القرار على أنهم قادرون دائماً، وبشكل مستقل، على صوغ السياسات المفيدة دولياً واتخاذها، فإنه من الأفضل تصور النموذج الوستفالي على أنه نقطة إحالة قد تقرر أو قد لا تقرر سلوك صناع القرار المدفوعين هم أيضاً بمصالح مادية وأمنية، والذين تعتمد قدرتهم في التأثير في النتائج على مقدار القوة التي تمتلكها دولهم. فالدول ليست جميعها متشابهة، فبعضها تمكن من مقارنة النموذج الوستفالي بشكل كبير والبعض الآخر لم يستطع فعل ذلك^(٨٩). فعلى الرغم من الإحالة الدائمة إلى النموذج الوستفالي للسيادة، فإن تاريخ الممارسة الدولية يفيد بأنه لم يؤخذ أبداً على أنه مبدأ ثابت ومعطى يمنع من محاولة تطبيق ترتيبات أخرى بديلة إذا ما اقتضت مصلحة الدولة فعل ذلك. فمخالفة استقلال الدول كانت دائماً تتم عبر تاريخ المنظومة الدولية الطويل وبطرق متعددة، وذلك بسبب غياب بنية سلطوية عليا في المنظومة الدولية تستطيع منع القوي من فرض ترتيبات معينة على الضعيف، أو منع بعض القادة من الإخلال باستقلال الآخرين، أو من الدخول في عقود ومعاهدات دولية تحد من سلطة دولهم بشكل أو بآخر. وهذه المخالفات الشائعة للمبادئ الوستفالية لا يمكن النظر إليها على أنها انعكاس لتحول منظومة الدول، بل على أنها انعكاس لجاذبية المبادئ الأخرى البديلة ولعدم تساوي القوة. ولهذا لا يمكن أخذها على أنها تنبئ بتحول جذري في البنية العميقة للمنظومة الدولية، أو كمؤشر على نهاية الدولة الوطنية بوصفها مكوناً أساسياً وفاعلاً رئيسياً في هذه المنظومة.

الثاني، إن ما نقوله لنا التطورات المتلاحقة للعولمة عن طبيعة السيادة هو أنها عبارة عن «مؤسسة» تشتمل على مجموعة من القواعد والمعايير والمبادئ، التي تحتوي على مجموعة من الأطروحات المعيارية المتعلقة بالسلطة وبالاعتراف الدولي. ولهذا ينظر إليها على أنها «حجر الزاوية» الثابت للسياسة الدولية. ولكن عندما ننظر إليها على أنها أيضاً مجموعة من الجوانب المتعددة، ستبدأ «مؤسسة» السيادة في إظهار درجة عالية من المرونة والقدرة على التكيف. وبهذا الشكل، لم يسبق أبداً لمؤسسة السيادة أن بدت على أنها مطلقة وثابتة، حتى وإن كانت أحياناً تقدم على أنها كذلك. فبدلاً من القول إن السيادة في حالة انحسار، فإن ما نلاحظه اليوم هو مجرد زيادة في وعينا بالجوانب المختلفة والمتعددة للسيادة وبالمكاسب التي يمكن للدولة الحصول عليها من جراء مبادلة هذه الجوانب بعضها مع بعض.

الثالث، إن من شأن الاعتراف بكون السيادة مؤسسة وتحتوي على جوانب متعددة أن يعمل على شرح ظواهر جوهرية وقضايا سياسية مهمة. ففي بعض الحالات نجد أن علاقات السلطة المتنوعة بين الدول يتم الاعتراف المبدئي بها ومناقشتها من قبل بعض المتخصصين

(٨٩) Charles Tilly, *Capital and European States, AD 990-1990* (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1990); David Strang, «Anomaly and Commonplace in European Political Expansion: Realist and Institutional Accounts,» *International Organization*, vol. 45, no. 2 (Spring 1991), pp. 143-162, and Spruyt, *The Sovereign State and Its Competitors: An Analysis of Systems Change*.

في الدراسات الإقليمية، ولكن لا تتم مناقشتها بشكل واضح في أدبيات نظرية العلاقات الدولية، وفي حالات أخرى يتم تجاهلها بشكل كامل. فمثلاً، اعتمدت العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية طوال القرنين الماضيين، وبشكل كبير، على هرمية معينة في السلطة فرضتها الولايات المتحدة على جيرانها. فمن أجل أن تحمي استثمارات مواطنيها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أصرت الولايات المتحدة على نوع من الإمبراطورية غير الرسمية في المنطقة، كما في مبدأ ويلسون ومونرو، والحق في التدخل عند الضرورة لـ «تصحيح الأخطاء المزمنة أو الضعف الذي ينتج منه ضعف روابط المجتمع المتحضر»^(٩٠). والشئ ذاته يمكن قوله عن فرض سلطات الإمبراطورية غير الرسمية للاتحاد السوفياتي على دول أوروبا الشرقية^(٩١). وهذه الهرمية بين الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة مرت جميعها دون ملاحظتها وذكرها في أدبيات نظرية العلاقات الدولية.

الرابع، تُعدّ السيادة مفهوماً مهماً لأسباب دولية وداخلية. ففي المجال الدولي، يكمن السبب الأول لاعتبار الدولة السيادية تصنيفاً مهماً في أن المساواة الرسمية بين الدول، والتي تُعدّ أساس الدبلوماسية، تمنح فرصاً في الحياة والبقاء للضعيف، وتفرض قيوداً على القوي. إنها تكبح الوحشية التي كان من الممكن أن تسود في المسرح العالمي. والسيادة بهذا المعنى لا تعني أن الصراع سينتهي، أو أن العقل سيكون المسيطر في إدارة العلاقات الدولية، ولكنها بلا شك تشجع على استخدام الإجراءات المتحضرة لحل الخلافات الدولية. ومثل هذه الفرص تحدث فقط عندما تكون الظروف طبيعية، وفي حالة عدم وجود حرب؛ فدون مسلّمة وجود الدول السيادية وافترض المساواة بينها، ستكون العلاقات الدولية أكثر عنفاً مما هي عليه. ومن الناحية الداخلية، تكمن أهمية السيادة في أنها تعبّر عن الطريقة التي تتفق بموجبها الشعوب على ترتيب وتنظيم روابطها وعلاقاتها ببعضها البعض. فالشعوب يتم تنظيمها داخل دول تمثل مصالحها المشتركة، والعلاقات الدولية، إلى حد كبير، منظمة رسمياً، ليس فقط عن طريق علاقات هذه الدول ببعضها البعض، بل أيضاً عن طريق العلاقات بين مجموعات من الدول المرتبة أو المنظمة إقليمياً وبشكل يمثل مصلحة مشتركة لها. فدون مؤسسة كمؤسسة الدولة السيادية، لن يكون في إمكان الدول الصغيرة، معظم دول العالم اليوم، الاستقلال، أو حتى البقاء، أو حتى إيصال أصواتها إلى أولئك الذين يملكون الثروة والقوة.

الخامس، يفيد النظر إلى السيادة بوصفها مؤسسة ويوصفها مفهوماً متعدد الأوجه بأنه يتيح الفرصة للدولة كي تتكيف مع التغيرات التي تطرأ في محيطها وتستجيب

(٩٠) Walter Lafeber, *The American Age: US foreign Policy at Home and abroad, 1750 to the Present*, (٩٠) 2nd ed. (New York: W. W. Norton, 1994), p. 242.

(٩١) David A. Lake, «Beyond Anarchy: The Importance of Security Institutions,» *International Security*, vol. 26 (2001), pp. 129-160.

لضرورات تغير مصالحها. فمثلاً، تقول ليندا ويس إن «قدرة الدولة على التحول» هي المفتاح لنجاحها في الاقتصاد العالمي^(٩٢). فبسبب تسارع الاختراعات التكنولوجية، وبسبب التغير السريع في الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، فإن الدول التي تتكيف بسهولة ستكون في وضع أفضل من غيرها. والسياسة الدولية ما زالت سياسة بين الدول، والقرن العشرون كان قرن الدولة القومية، وكذلك الحال مع القرن الحادي والعشرين الذي سيبقى كذلك. والأنظمة السياسية الوطنية تبدي درجة عالية من المرونة والمقاومة، وما يزال لدى الدول مجال واسع من الخيارات المتعددة لتحقيق مصالحها المتنوعة. ومعظم الدول يبقى، وتلك التي تبقى في المنظومات التنافسية هي تلك التي تملك قدرة عالية على التكيف.

أخيراً، يمكن القول إن مناصري العولمة لم ينجحوا في مشروع إطاحة مفهوم السيادة؛ فما يزال مناصرو طرح العولمة يقدمون الأمثلة تلو الأمثلة لإثبات أن وستفاليا تمت مخالفتها وبترها وتقييدها، ولكنهم لا يقدمون لنا طريقة نتمكن بموجبها من أن نناسب تلك الحالات مع الفترات والأمكنة التي تم فيها وخلالها احترام السيادة. كما أن أنصار العولمة يتجاهلون أنه حتى وإن كانت المعايير الوستفالية تتم مخالفتها، فإن هذه المعايير هي التي تُعرّف الكيانات السياسية وتحددها أصلاً، والتي دونها لا يمكن التعرف على هذه المخالفات أو اكتسابها لأي دلالة. فالمعايير والقواعد التشكيلية للسيادة هي ما يؤسس لهذه السيادة، وهي ما يُعرّف ويحدد المخالفات في المقام الأول. ولذلك يمكن النظر إلى «التحديات التي تواجه السيادة» على أنها لا تمثل تحديات كبيرة لسيادة الدولة الوطنية بقدر ما هي تحديات لفاعلية سياستها الوطنية. وعلى الرغم من أن الدولة تتمتع، من الناحية القانونية، بحق اتخاذ أفعال معينة داخل إقليمها وعلى مواطنيها، فإن مثل هذه الأفعال لم تعد تحقق النتائج المرجوة؛ بسبب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول ■

مراجع إضافية

العربية

الإمام، محمد محمود. «الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي». ورقة قدمت إلى: العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي: ندوة (مهدة إلى سمير أمين). تحرير عبد الباسط عبد المعطي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
أمين، سمير وبرهان غليون. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. ط ٢. دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢. (حوارات لقرن جديد)

- الخضيرى، محسن أحمد. *مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة*. القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠.
- الرشيدى، أحمد. *التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية*. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤. (سلسلة بحوث سياسية: ٨٥)
- عمارة، بثينة حسنين. *العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري*. القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٠.
- الكيلانى، هيثم. *العولمة والعسكرة في الشرق الأوسط*. دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٩. (قضايا استراتيجية: ٢٢)
- مصطفى، هالة. «العولمة: دور جديد للدولة». *السياسة الدولية*: السنة ٣٤، العدد ١٣٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.
- نافعة، حسن. *نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين: صعود وانحيار التنظيم الدولي الحكومي*. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، [د. ت.].
- يسين، السيد. «في مفهوم العولمة». ورقة قدمت إلى: *العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية*. تحرير أسامة أمين الخولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

الإنكليزية

- Cha, Victor. «Globalization and the Study of International Security.» *Journal of Peace Research*: vol. 37, no.3, 2000.
- Chayes, Abram and Antonia Handler Chayes. *The New Sovereignty: Compliance with International Regulatory Agreements*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.
- Chopra, Jarat and Thomas G. Weiss. «Sovereignty is No Longer Sacrosanct: Codifying Humanitarian Intervention.» *Ethics and International Affairs*: vol. 6, 1992.
- Dehousse, Renaud, and Joseph Weiler. «The Legal Dimension.» paper presented at: *The Dynamics of European Integration*. Edited by William Wallace. London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1990.
- Gelber, Harry G. *Sovereignty through Interdependence*. London; Cambridge, MA: Kluwer Law International, 1997.
- Jackson, Robert H. *Quasi-states: Sovereignty, International Relations, and the Third World*. New York; Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1990. (Cambridge Studies in International Relations; 12)
- Karatochwil, Friedrich. *Rules, Norms, and Decisions: On the Conditions of Practical and Legal Reasoning in International Relations and Domestic Affairs*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1989.

- Krasner, Stephen. «Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics.» *Comparative Politics*: vol. 16, 1993, pp. 223-246.
- Lake, David A. *Entangling Relations: American Foreign Policy in Its Century*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.
- Mancini, Frederico. «The European Court of Justice and Institutional Change.» in: Robert O. Keohane and Stanley Hoffmann (eds.). *The New European Community: Decision-Making and Institutional Change*. Boulder: Westview, 1991.
- Morgenthau, Hans J. *Politics among Nations*. New York: Knopf, 1984.
- Philpott, Daniel. «Westphalia, Authority, and International Society.» *Political Studies*: vol. 47, 1999.
- Rawls, John. «Two Concepts of Rules.» *Philosophical Review*: vol. 64, 1955..
- Reus-Smit, Christian. *The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, Institutional Rationality in International Relations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999. (Princeton Studies in International History and Politics)
- Ruggie, John G. «International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order.» in: Stephen D. Krasner (ed.). *International Regimes*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983. (Cornell Studies in Political Economy)
- _____. «What Makes the World Hang Together?: Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge.» *International Organization*: vol. 52, Autumn 1998.
- Thomson, Janice E. «Explaining the Regulation of Transnational Practices: A State-Building Approach.» in: James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.). *Governance without Government: Order and Change in World Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992. (Cambridge Studies in International Relations; 20)
- _____. *Mercenaries, Pirates, and Sovereigns: State-Building and Extraterritorial Violence in Early Modern Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994. (Princeton Studies in International History and Politics)
- Tilly, Charles. «Reflection on the History of European State-Making.» in: Charles Tilly (ed.). *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975. (Studies in Political Development; 8)
- Webb, M. C. «International Economic Structures, Government Interests, and International Coordination of Macroeconomic Adjustment Policies.» *International Organization*: vol. 45, 1991, pp. 309-342.
- Wendt, Alexander. «Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics.» *International Organization*: vol. 46, 1992.